

الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من التعثر "دراسة تحليلية" في ضوء نظم التجارة الدولية والقوانين الوطنية

دكتور/ عمرو محمد فضلي

محاضر القانون التجاري

بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

محام ومستشار قانوني

المستخلص

يرتبط القانون التجاري ارتباطاً وثيقاً بتطور النشاط الاقتصادي، ومن أبرز مظاهر تطوره، امتداد نطاقه لمعالجة موضوعات جديدة ومستحدثة في التنمية والتجارة الدولية، ومنها: المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن تشجيع الأعمال التجارية أمر بالغ الأهمية في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خصوصاً في ظل تراجع تدفقات الاستثمار؛ مما يجعل دعم كل من: منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والبنك الدولي لهذه المشروعات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي سبيل معالجة الإشكاليات التي تواجه استمرار هذه المشروعات من حيث دعمها وإعادة هيكلتها وتنظيمها مالياً، يتم التركيز على تطبيق إجراءات الحماية، وتشمل القوانين المتعلقة بالشركات، والإفلاس وإعادة الهيكلة، والتمويل ورهن الأموال المنقولة، لذلك استندت هذه الدراسة على إبراز عنصرين: الأول: امتداد نطاق القانون التجاري لمشروعات التنمية والتجارة الدولية. الثاني: الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توحيد إجراءات إعادة الهيكلة من خلال إصدار المعايير والنماذج من قبل الجهات ذات العلاقة وإصدار تشريع للتمويل الجماعي يتضمن توفير آليات لحماية المستثمرين من المخاطر المحتملة وضمان حقوقهم المالية والقانونية، واستخدام الأصول المنقولة كضمان لتمويل المشروعات التجارية.

الكلمات المفتاحية: المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – منظمة التجارة العالمية – اتفاقيات التجارة الإقليمية – مبادئ تطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي – توصيات الأونسيتال بشأن السجل التجاري وإعسار المنشآت – مبادئ الإفلاس الفعال الصادرة عن البنك الدولي – شركة الشخص الواحد – شركة المساهمة المبسطة – إعادة هيكلة المشروعات التجارية وإنقاذها من التعثر – التمويل الجماعي – تنظيم الضمانات المنقولة.

Abstract

Commercial law is inextricably linked to the development of economic activity, and one of its prominent aspects is the extension of its scope to address new and emerging issues in development and international trade, including MSMEs (Medium, Small, and Micro Enterprises). The reason for this is that promoting commercial activities is of paramount importance within the framework of driving economic development, especially in the face of declining investment flows. This makes the support from each of the WTO (World Trade Organization), EU (European Union), UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law), and the IBRD (International Bank for Reconstruction and Development) for these projects more important than ever.

To solve the problems that these projects continue to face in the support, restructuring, and financial supervision, the focus is on the implementation of protective measures, including company law, bankruptcy and restructuring, financing, and liquidity, so this study is based on two elements: **first**, expand the scope of commercial law to development and international trade projects; **Second**, modern legal tools to save enterprises from trouble; The study concludes that the reorganization procedure needs to adopt standards and models issued by relevant parties, as well as collective financing legislation, including providing mechanisms to protect investors from potential risks and guarantees.

Keywords: Small, and Micro Business Enterprises - World Trade Organization - Regional Trade Agreements - Principles for Developing European Union Commercial Projects - UNCITRAL Recommendations on Commercial Registry and Insolvency - World Bank's Effective Bankruptcy Principles - Sole Proprietorship - Simplified Joint Stock Company - Restructuring Commercial Ventures and Saving them from Default - Collective Financing - Regulation of Movable Collateral.

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) سورة البقرة الآية ٣٢

مقدمة:

١. التعريف بالمشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة المتناهية الصغر:

يذهب البعض إلى عدم وجود تعريف مقبول للمشروعات التجارية الصغيرة وأنه تم بذل العديد من الجهود من خلال استخدام ثلاثة معايير: الأول: عدد الموظفين. الثاني: حجم المبيعات. الثالث: قيمة الأصول^(١). والأكثر عملاً معيار: عدد الموظفين^(٢). ويختلف مفهومها من دولة لأخرى وفقاً لطبيعة المكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوة العاملة، ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة بشأنها^(٣). كما يختلف المفهوم وفقاً للأهداف المحددة، لأغراض قانونية أو تمويلية، ورغم تعدد هذه التعريفات إلا أنها تدور جميعاً حول معنى واحد. ويعتمد تعريف المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة وفقاً لتعريف المفوضية الأوروبية على إجمالي عدد الموظفين والحجم السنوي للأعمال، وإجمالي الأصول^(٤). وقد ظلت هذه المشروعات تعاني من عدم وجود تعريف واضح لها في النظام القانوني المصري نظراً لاختلاف النظرة إليها حتى صدور قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة^(٥)، والذي وضع تعريف مناسب لهذه المشروعات، بموجب المادة الأولى والتي نصت على: "يقصد بالمنشأة

(١) ONASANYA A YEWANDE, The Role of Microfinance Institutions in Financing (١)

Small Businesses, Journal of Internet Banking and Commerce, April 2016, vol. 21, no. 1, p.3.

/http://www.icommercecentral.com

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٢) Janis P. Sarra, Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Insolvency in Canada, Report for the Marketplace Policy Branch of Industry Canada, 2016, p.14.

(٣) البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، إعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على الاستثمار والصناعة والتمويل العقاري أو ريادة الأعمال ص ١٠.

متاح على الرابط التالي:

إعادة-تعريف-دور-البنوك-في-تحقيق-النمو-المتوازن-بالتركيز-علي-الاستثمار-في-الصناعة (ebi.gov.eg) pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٤) See, the Small Business Act for Europe 2008 (٤)

(٥) انظر، الجريدة الرسمية، العدد (٢٤)، تابع (أ) في ١٠ يونية ٢٠٠٤.

الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً". ونصت المادة الثانية على: " يقصد بالمنشأة المتناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ".

وقد حدد قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٧ تعريف المنشآت الصناعية على ثلاث مستويات وفق أحجامها وهي المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من حيث النشاط وحجم أعمالها السنوي. وقد نص القرار على أنه يقصد بالمشروعات الصناعية المتوسطة هي كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن ٥٠ مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ ملايين جنيه ولا يتجاوز ١٥ مليون جنيه. كما نص القرار نفسه على أن المشروعات الصناعية الصغيرة يقصد بها كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٥٠ مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز ٥ مليون جنيه. وفيما يتعلق بتعريف المشروعات الصناعية متناهية الصغر فقد نص القرار بأنها كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي مليون جنيه وبالنسبة للشركات أو المنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يجاوز رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه^(١).

ويجب عدم الخلط بين تعريف مشروعات ريادة الأعمال وبين تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حيث عرف المشرع المصري مشروعات ريادة الأعمال في المادة ١٥/١ من قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بأنها " تلك المشروعات التي لم تمض سبع سنوات على تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بها بحسب الأحوال والتي تتضمن قدرًا من الجودة والابتكار وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس الإدارة^(٢)، وبذلك يصبح المعيار المعمول به في تعريف المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هو حجم الأعمال،

(١) انظر، الوقائع المصرية، العدد (١٨٦)، (تابع) في ١٦ أغسطس ٢٠١٧.

(٢) انظر، الجريدة الرسمية، العدد (٢٨)، (و) في ١٥ يولييه ٢٠٢٠.

وبالنسبة لمشروعات ريادة الأعمال، يؤخذ بالمعيار الزمني لمزاولة النشاط^(١).

٢. المحاولات الدولية والوطنية لدعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

تحدد منظمة التجارة العالمية الإطار الرئيسي الذي تتم من خلاله تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتتضمن الاتفاقيات التجارية الإقليمية العديد من البنود والتفاهات التي تشجع على دعم المشروعات التجارية الصغيرة، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق وتخفيض الحواجز التجارية وتبادل التكنولوجيا^(٢)؛ ولكي نفهم أهمية هذه المشروعات في التجارة الدولية، يجب أن ننظر إلى تحسين الأعمال التجارية وإنقاذها من التعثر، واستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها دعم هذه المشروعات، في ظل تزايد الأحكام المتعلقة بها في اتفاقات التجارة الإقليمية خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٧، وظهور العديد من المحاولات الدولية التي تقدم العديد من التوصيات لإنقاذها من التعثر ومنها: المبادئ العشرة لتطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٨، وتوصيات الأونسيتال بشأن السجل التجاري ٢٠١٨، ومبادئ البنك الدولي للإفلاس الفعال ٢٠٢١. وعلى الصعيد الوطني يعد انتشار الشركات والمؤسسات الفردية التي تعمل في الخفاء أو ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي أحد أهم الأسباب التي دفعت المشرع المصري لتقنين وضع هذه الشركات، في إطار تبسيط الإجراءات للمستثمرين، وتشجيع فرص الاستثمار في تأسيس تلك الشركات والتي تتيح للشخص أن يؤسس شركة بمفرده للتشجيع على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والاستفادة من مزايا التقدم بطلب الحصول على قروض رسمية أو الحصول على خدمات تنمية الأعمال التجارية.

٣. الضمانات المستحدثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر:

تطوير الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر جزءاً أساسياً من جهود تشجيع الأعمال التجارية، وتتضمن هذه الأدوات مجموعة من التشريعات والآليات التي تهدف إلى توفير الدعم

(١) يرى البعض أن مشروعات ريادة الأعمال تنحصر في حدود تلك الفئات من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفق التعريفات الموضحة في القانون نفسه الذكر.

راجع، أحمد شعله، مشروعات ريادة الأعمال ما بين التنظيم القانوني لشركات الشخص الواحد وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "دراسة في أحكام القانون ٤ لسنة ٢٠١٨ والقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، العدد (٩٣)، يناير ٢٠٢١، ص ٣٠٩.

(٢) تمثل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) ٩٠% من الأعمال التجارية وما يصل إلى ٧٠% من جميع الوظائف و ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

Pamela Coke-Hamilton , Micro-, Small and Medium-sized Enterprises Are Key to an Inclusive and Sustainable Future, MICRO-, SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES DAY—27 JUNE 2023

<https://www.un.org/en/un-chronicle/micro-small-and-medium-sized-enterprises-are-key-inclusive-and-sustainable-future>

والحماية للشركات المتعثرة؛ لذلك يعتبر النظام القانوني للإفلاس وإعادة الهيكلة في طليعة مبادرات إصلاح وتطوير القانون في أوروبا ، ويمثل أداة بالغة الأهمية لأصحاب المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخصوصًا الصغيرة ومتناهية الصغر؛ من أجل إعادة تأهيل الشركات القابلة للاستمرار منها، وقد استحدث المشرع المصري في محاولة منه لتطبيق الطرق الحديثة في الأخذ بيد المشروعات وتحقيق مرونة أحكام الإفلاس تنظيمات جديدًا وهو إعادة هيكلة المشروعات التي تعاني من الصعوبات المالية بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، ونهج المشرع المصري نهجًا يحاول من خلاله، تحسين مناخ الاستثمار. ويمثل تمويل هذه المشروعات أداة بالغة الأهمية لاستمرارها ، حيث تعتبر تكلفة الائتمان من العقوبات الرئيسية لاستمرارية المشروع التجاري، وتؤثر على أدائه ^(١)؛ لما يمثله التمويل من أهمية قصوى في تحقيق أهداف المشروعات التجارية ^(٢). ومن هذا المنطلق يتعين إلقاء الضوء على الطرق المستحدثة في تمويل الأفكار، والمشروعات التجارية ومنها التمويل الجماعي، ورهن الأموال المنقولة نظرًا لحاجة المؤسسات المالية إلى ضمانات كافية لمنح التمويل للمشروعات التجارية، وقد أكدت الدراسات التي أجراها البنك الدولي إلى أن معظم طلبات الحصول على تمويل، المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد رُفضت من قبل البنوك لعدم كفاية الضمانات.

إشكاليات البحث:

تواجه المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العديد من الإشكاليات، ونهدف في هذا البحث إلى بيانها على النحو الآتي:

١. عدم كفاية اتفاقيات التجارة الدولية والإقليمية في تقديم الدعم للمشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الصعيد الدولي.
٢. الأضرار المترتبة على ممارسة الأعمال التجارية في إطار الاقتصاد غير الرسمي.
٣. تشعب وصعوبة إجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة.
٤. صعوبة الضمانات المقدمة لتمويل المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر.

(١) نورسستن بيك وآخرون، دور الائتمان التجاري في التمويل المصرفي، ورقة عمل ٤١٨٥ البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنمية ٢٠١٨، ص ١.

(٢) رضا عبد الجواد، نحو تنظيم قانوني للتمويل الجماعي في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدنية السادات، المجلد الثامن، يونيو ٢٠٢٢، ص ٢.

تساؤلات البحث:

- يتعين مواجهه الإشكاليات التي تعترض المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال بيان القواعد التي تحكمها، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:
 ١. ما هي مظاهر امتداد نطاق القانون التجاري في إطار دعم التنمية والتجارة الدولية على الصعيدين الدولي والوطني؟
 ٢. كيف يجب أن تستفيد المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الاتفاقيات التجارية التي نشأت في إطار منظمة التجارة العالمية؟
 ٣. ماهي الآثار القانونية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فيما يخص إجراءات تسجيلها؟
 ٤. ماهي مظاهر تطور النظام القانوني للمشروع التجاري في القوانين الوطنية؟
 ٥. ما هو دور إعادة الهيكلة في إنقاذ المشروعات التجارية من التعثر؟
 ٦. هل يوجد إطار قانوني للتمويل الجماعي في القانون الوطني؟
- صعوبات البحث: تتمثل صعوبات هذا البحث في النقاط التالية:**

١. الوقوف على مراحل تطور سبل دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
٢. تناول النصوص الدولية المتعلقة بالإفلاس، والسجل التجاري، والإعسار وفقاً لآخر التطورات في النظام التجاري الدولي، والقوانين الوطنية.
٣. تحديد الآليات المستحدثة في تمويل المشروعات التجارية، في ظل عدم وجود ضمانات كافية لاستمرار المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، وإنقاذها من التعثر.
٤. إبراز القوانين الوطنية التي حققت نتائج ملموسة في سياق دعم المشروع التجاري، والتشجيع على الدخول إلى الاقتصاد الرسمي.

الهدف من البحث وأهميته:

يرجع الهدف من الدراسة إلى توضيح دور الأطر التشريعية لدعم المشروع التجاري وإنقاذه من التعثر وتنمية القدرات التنافسية في التجارة الداخلية والدولية؛ حيث إن التشريع أداة المجتمع لتوجيهها نحو المسار الصحيح. وتكمن أهميتها كونها تشكل دورًا بالغ الأهمية في التجارة الدولية؛ وتأتي في قلب البعد الاقتصادي للتنمية

حيث إن الصلة بين القانون التجاري وعلم الاقتصاد جعلت القانون التجاري يشكل كل منشأة اقتصادية تتخذ أحد الأشكال التجارية^(١).

نطاق البحث:

نظراً لأهمية تحديد نطاق البحث، سنبين ذلك وفقاً لما يلي:

١. **النطاق الموضوعي:** بيان مدى تأثير تطور القانون التجاري على دعم المشروعات التجارية، وتناول المبادئ الدولية والأدلة التشريعية والقوانين الوطنية ذات العلاقة بإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر.
٢. **النطاق الزمني:** تناولت الدراسة تطور الأحكام المتعلقة بالمشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة الزمنية من ١٩٦٩ إلى ٢٠٢٢.

الدراسات السابقة:

تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وقد جاءت خلال فترة زمنية من (٢٠٠٤) إلى (٢٠٢٢) وسنرصد أهم الدراسات السابقة، مع بيان أهدافها ونتائجها، وجوانب الاختلاف والاتفاق مع الدراسة الحالية على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

١. هاني دويدار؛ ٢٠١٩ الموسومة ب: "التعليق على القانون المصري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس".

تهدف إلى التعليق على نصوص القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون إعادة الهيكلة والصلح والوافي والإفلاس، وبيان أوجه القصور ومواطن القوة، ومن أبرز نتائجها أن المشرع المصري تمكن من وضع بعض الحلول لبعض الصعوبات التي واجها القضاء في تطبيق أحكام قانون الإفلاس والصلح الوافي منه في قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩. وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه

(١) راجع، سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، الجزء الأول: نظرية الأعمال التجارية والتاجر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، (٢٠٢٢)، ص ٢٠، ومابعداها. وفي نفس المعنى راجع؛ إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الأول، الأحكام العامة للشركة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨، ص ١٢.

المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

٢. حنان مخلوف ٢٠١٩ الموسومة بـ: "إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقي شهر الإفلاس وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس".

تهدف إلى إيجاد آلية لتفادي الحكم بشهر إفلاس التاجر المتعثر من أجل تحفيز ريادة الأعمال وتخفيف مستوى المخاطرة، ومن أبرز نتائجها: أن إعادة الهيكلة المالية والإدارية بالنسبة للمشروعات المتعثرة، هو الاتجاه الغالب في معظم التشريعات الحديثة وكذلك قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، والدليل العملي لأحكام الأونسيترال بشأن التعاون في قضايا الإعسار عبر الحدود الصادرين عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وضرورة نشر ثقافة إعادة الهيكلة خارج نطاق المحاكم بترتيبات تعاقدية بالإرادة الحرة للأطراف دون أي تدخل من القضاء، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول دور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الوافي. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

٣. رشا أبو الغيط، ٢٠٢٠ الموسومة بـ: "إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقي شهر الإفلاس وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس".

تهدف إلى التعرف على آلية إعادة الهيكلة في قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، وتقدير مدى فعاليته وبيان مواطن القصور، ومن أبرز نتائجها: أن فلسفة المشرع المصري واتجاهاته تطورت بشكل ملحوظ، حيث إن بصدور قانون بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس، تحولت غاية المشرع من القواعد المنظمة للإفلاس وحماية جماعة الدائنين إلى وضع القواعد المنظمة لإنقاذ المشروعات من التعثر للعمل على استمراريته. وضرورة أن يشتمل الإطار التشريعي لإعادة الهيكلة على حوافز الاستثمار في المؤسسات المزمع إعادة هيكلتها، وأن يقدم ضمانات للمقرضين إذا واجه المدين أي صعوبات مالية، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول دور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

٤. أحمد السيد ٢٠٢٠ الموسومة ب: " آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقاً
للقانونين المصري والإماراتي " دراسة تحليلية مقارنة " .

تهدف إلى توضيح كيفية الاستفادة من نصوص القوانين الجديدة في حماية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس، وتوضيح آلية سير الإجراءات في حالة تعثر هذه المشروعات التجارية في سداد ديونها وكيفية حمايتها من الإفلاس، ومن أبرز نتائجها: أن تشريعات الإفلاس في مصر والإمارات راعت عامل السرعة، وتقديم التسهيلات اللازمة لاستمرار النشاط التجاري، عبر وسائل تتماشى مع اتساع حركة التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد على قواعد الهيكلية، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول دور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس في دعم المشروعات التجارية. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

٥. أحمد شعبة ٢٠٢١ الموسومة بـ : "مشروعات ريادة الأعمال ما بين التنظيم القانوني لشركات الشخص
الواحد وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "دراسة في أحكام القانون ٤ لسنة
٢٠١٨ والقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ .

تهدف إلى بيان حرية الشخص بتأسيس نشاطه الفردي في إطار شركة الشخص الواحد أو من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومن أبرز نتائجها: أن مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الفردية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من وسائل تحقيق الرفاهية للمجتمعات الحديثة وأن شركة الشخص الواحد تعتبر شكل هام من أشكال الشركات وذلك بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول شركة الشخص الواحد. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

٦. رضا عبد الجواد، ٢٠٢٢، الموسومة بـ: نحو تنظيم قانوني للتمويل الجماعي في جمهورية مصر العربية".
تهدف إلى الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات في شأن التنظيم القانوني للتمويل الجماعي من خلال
المنصات الإلكترونية، ومن أبرز نتائجها: أن منصة التمويل الجماعي تعتبر وسيط مالي له تنظيم قانوني

خاص، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول التمويل الجماعي. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1. **Kenneth M. Ayotte 2004, titled, Bankruptcy and Entrepreneurship: The Value of a Fresh Start.**

تهدف إلى تناول أحكام قانون الإفلاس ومدى ملائمته للأعمال التجارية، ومن أبرز نتائجها: أن النظام القانوني للإفلاس يوفر لأصحاب المشاريع، فرصة أخرى لإنقاذ مشروعاتهم من التعثر. وتتفق مع الدراسة الحالية، في تناول نظم الإفلاس في القانون الوطنية، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول سبل إنقاذ المشروعات من التعثر. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

2. **Roman Tomasic 2006, titled, CREDITOR PARTICIPATION IN INSOLVENCY PROCEEDINGS.**

تهدف إلى دراسة معايير مشاركة الدائنين في إجراءات الإعسار ومن أبرز نتائجها: أن مشاركة الدائنين تعتبر من العناصر البارزة في قوانين الإعسار الحديثة، بالمواءمة مع نظم حوكمة الشركات. وتتفق مع الدراسة الحالية، في تناول أحكام الإعسار. بينما رصدت الدراسة الأخيرة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

3. **Joseph Norton 2007, titled, Taking Stock of the "First Generation" of the Financial Sector Legal Reform.**

تهدف للوصول إلى تقديم وسائل الدعم للبلدان النامية من خلال التعرف على المعايير الدولية المتعلقة بالقطاع المالي، ومن أبرز نتائجها: أن إصلاح القطاع المالي يتطلب وضع إطار عام يتم توجيهه نحو العديد من القواعد ومنها: حرية التصرف غير المقيدة في إطار التطوير التشريعي، ولا يكفي في هذا الخصوص القوانين المتعلقة بالبنوك المركزية وقوانين سوق المال، بل يوجد حاجة ماسة لتحديث التشريعات المتعلقة بالملكية، والقانون التجاري، والإفلاس، وحوكمة الشركات، والاستثمار الأجنبي، وتتفق مع الدراسة

الحالية في التعرض لصعوبات الحصول إلى التمويل. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

4. **Janis P. Sarra 2016, titled, Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Insolvency in Canada, Report for the Marketplace Policy Branch of Industry Canada.**

تهدف إلى تعزيز الأعمال التجارية وتحديدًا المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للوقوف على أطر الحماية وضمان بقائها، ومن أبرز نتائجها: ضرورة توفير المعلومات الكافية عن هذه المشروعات ومشاركة الدائنين في إجراءات الإعسار، وتتفق مع الدراسة الحالية من حيث أوجه القصور والتميز في القوانين الوطنية. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم المشروعات التجارية وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

5. **Dirk Zetsche, Christina Preiner 2017, titled, Cross-Border Crowdfunding Towards a Single Crowdfunding Market for Europe,**

تهدف إلى تسليط الضوء على التمويل الجماعي ومدى إمكانية سد فجوة التمويل للشركات الأوروبية، والآليات المتاحة لتنفيذه، ومن أبرز نتائجها: أن ترخيص التمويل الجماعي يجب أن يشمل السندات القابلة للتحويل وضرورة وضع إطار قانوني محكم لممارسة نشاط التمويل الجماعي ولا يكتفى بالجانب التنظيمي فقط، وتتفق مع الدراسة الحالية في تناول التمويل الجماعي كونه أحد الأدوات القانونية الحديثة لتمويل المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتوسطة الصغر. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

6. **Munjeyi Edmore 2017, titled, The Impact of Legal and Regulatory Framework on SMEs Development: Evidence from Zimbabwe, Research Journal of Finance and Accounting.**

تهدف إلى توضيح مدى تأثير الإطار القانوني والتنظيمي على تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز نتائجها أن الأمور القانونية والتنظيمية مهمة لنمو الأعمال بشكل عام، وتطوير الشركات الصغيرة

والمتوسطة بشكل خاص، ومن ثم ينبغي للحكومة أن تركز على البيئة القانونية التي تؤثر على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، **وتتفق مع الدراسة الحالية**، في الإطار القانوني للمشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم هذه المشروعات وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

7. Bob Wessels, Stephan Madaus 2017, titled, Rescue of Business in Insolvency Law.

تهدف إلى بيان جهود المفوضية الأوروبية لتفعيل أحكام قانون الإعسار المتعلقة بإنقاذ المشروعات التجارية في قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٢، **ومن أبرز نتائجها** أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد نطاق الأحكام الخاصة بإعادة هيكلة الشركات الصغيرة وحالات الإعسار مع التركيز على الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، **وتتفق مع الدراسة الحالية**، في تناول أحكام الإعسار. بينما رصدت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في إطار دعم هذه المشروعات، على المستويين الوطني والدولي، ودور المبادئ والتوصيات الدولية في دعم المشروعات التجارية وآليات إنقاذها من التعثر في ضوء الأدوات القانونية الحديثة للتمويل.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة بعض النقاط الخاصة بهذه الدراسة؛ حيث جاء بعضها يتناول نظم إعادة الهيكلة على الصعيد الدولي والوطني، والبعض الآخر يتناول سبل تفعيل التمويل الجماعي. بينما تناولت الدراسة الحالية تطور القانون التجاري في ضوء الحاجة إلى التنمية ودعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على الصعيد الدولي والوطني؛ وإلقاء الضوء على إجراءات الحماية والتشجيعية، وتشمل القوانين المتعلقة بالشركات، السجلات التجارية، وإعادة الهيكلة، والتمويل، وهرن الأموال المنقولة؛ لمحاولة الوصول إلى أوجه الحماية الملائمة لاستمرار المشروعات وإنقاذها من التعثر.

منهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة نصوص الاتفاقيات والمبادئ الدولية والقوانين الوطنية المرتبطة بحماية المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لملائمته لموضوع البحث، وذلك من أجل بيان مراحل تطور سبل دعم هذه المشروعات على المستويين الدولي والوطني. كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لعرض النصوص التشريعية والآراء الفقهية المرتبطة بموضوع البحث. ولم نكتفي في هذه الدراسة بحصر

الآثار المتولدة من تطبيق القاعدة العامة على إشكاليات البحث، بل تم الوقوف على الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروع التجاري من التعثر.

خطة البحث:

يعد إنقاذ المشروعات التجارية المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر من التعثر في طليعة اهتمامات المشرع الدولي والوطني، وفي هذا الصدد يظهر دور كلٍّ من: المنظمة العالمية للتجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وعلى المستوى الوطني يبرز دور القانون التجاري كونه يشمل الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة تعثرها، لذا رأينا تقسيم الدراسة، على النحو الآتي:

الباب الأول: امتداد نطاق القانون التجاري لمشروعات التنمية والتجارة الدولية.

الفصل الأول: المحاولات الدولية في دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

الفصل الثاني: مظاهر تطور النظام القانوني للمشروعات التجارية في القوانين الوطنية.

الباب الثاني: الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر.

الفصل الأول: إعادة هيكلة المشروعات التجارية.

الفصل الثاني: التمويل القائم على المشاركة الجماعية، واستخدام الأصول المنقولة كضمان.

الباب الأول

امتداد نطاق القانون التجاري لمشروعات التنمية والتجارة الدولية

تمهيد وتقسيم:

يرتبط القانون التجاري ارتباطاً وثيقاً بتطور النشاط الاقتصادي، ومن أبرز مظاهر تطوره، امتداد نطاقه لمعالجة موضوعات جديدة ومستحدثة في التنمية والتجارة الدولية، ومنها: المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر^(١). ويرجع السبب في ذلك إلى إن تشجيع الأعمال التجارية أمر بالغ الأهمية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خصوصاً في ظل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٢). وفي هذا الصدد يتعين طرح التساؤل الآتي: ما هي مظاهر امتداد نطاق القانون

(١) فانتن حوي، القانون التجاري، تطور المفهوم واستغلال القواعد القانونية، دراسة قانونية في التشريع القطري واللبناني، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد ٢٣، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة الملك حسن الأول - سطات، ٢٠١٩.

(٢) انضمت مصر إلى إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الجنسيات ومشاركتها في لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقدمت المنظمة الدعم في الإصلاح القانوني بشأن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تراجعت الاستثمار الأجنبي بنسبة ٥٠% بين الأعوام ٢٠٠٨/ ٢٠١٥ وارتفع في عام ٢٠١٦.

التجاري في إطار دعم التنمية والتجارة الدولية على الصعيدين الدولي والوطني؟ وللإجابة على هذا التساؤل؛ رأينا تقسيم هذا الباب إلى فصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول: المحاولات الدولية في دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

الفصل الثاني: مظاهر تطور النظام القانوني للمشروعات التجارية في القوانين الوطنية.

الفصل الأول

المحاولات الدولية في دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تمهيد وتقسيم: تركز معظم الدول على مساهمة الشركات التجارية في الاقتصاد الرسمي كونها العمود الفقري للاقتصاد^(١)، ولكنها تواجه العديد من العوائق^(٢)، ولا تزال مشاركتها في التجارة الدولية محدودة مما يجعل دعم كلٍّ من: منظمة التجارة العالمية^(٣) والاتحاد الأوروبي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والبنك الدولي أكثر أهمية من أي وقت سابق. وعلى ضوء ذلك، رأينا تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

The MENA-OECD Competitiveness Programme, 2018, p.14.

متاح على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/mena/competitiveness>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(١) الشركة هي الإطار القانوني للمشروع الاقتصادي وفقًا للمفهوم الوظيفي مؤداه أن الشركة ليست سوى أداة فنية ترصد لخدمة المشروع وبفضلها يتمكن هذا الأخير من عبور واقعه اقتصادي إلى حيز القانون. فهي بمثابة الإطار القانوني الذي يبعث المشروع باعتباره وحدة اقتصادية، إلى الوجود القانوني ويجعله صالحًا لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. راجع، محمد العريني، الشركات التجارية، المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، (٢٠١٨) ص ١١.

(٢) **Munjeyi Edmore** , The Impact of Legal and Regulatory Framework on SMEs Development: (٢)

Evidence from Zimbabwe, Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org

ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847

Vol.8, No.20, 2017, p.133.

(٣) تعتبر اتفاقية التجارة الحرة هي النتيجة النهائية للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي ٢٠١٣ وتتضمن هذه الاتفاقية أحكامًا لإجراءات جمركية أسرع وأكثر كفاءة من خلال التعاون بين الجمارك والجهات المعنية بشأن تيسير التجارة.

Making the WTO Trade Facilitation Agreement Work for SMEs, Mainstreaming Trade Facilitation in SME Development Strategie, United Nations Publication Copyright © United Nations 2016.P.2.

<https://www.unescap.org/resources/making-wto-trade-facilitation-agreement-work>

آخر زيارة بتاريخ: ٣/٣/٢٠٢٤.

المبحث الأول: دعم المشروعات التجارية بين منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية.

المبحث الثاني: المبادئ والتوصيات الدولية لحماية المشروعات التجارية.

المبحث الأول

دعم المشروعات التجارية بين منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية

تمهيد وتقسيم: تأتي المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على رأس أولويات الدول، من خلال توفير الدعم لها في إطار مجموعة من التشريعات التجارية، بما في ذلك قوانين تنظيم الأعمال التجارية وتشجيع الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار الرئيسي الذي تتم من خلاله تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء. وتتص العديد من الاتفاقيات الصادرة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية على أهمية دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومن ناحية أخرى، تتضمن الاتفاقيات التجارية الإقليمية العديد من البنود التي تشجع على دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة. على ضوء ذلك، رأينا تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: جهود منظمة التجارة العالمية في دعم المشروعات التجارية.

المطلب الثاني: دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة: من قرطاجنة إلى بانكوك.

المطلب الأول

جهود منظمة التجارة العالمية في دعم المشروعات التجارية

تمهيد وتقسيم:

تتعامل منظمة التجارة العالمية مع مجموعة واسعة من القضايا التجارية، وفي الوقت ذاته لها تأثيراً كبيراً مباشراً على العديد من المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتتطور هذه المشاريع تحت مراقبتها. وفي هذا السياق، يجب طرح التساؤل الآتي: كيف يجب أن تستفيد المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الاتفاقيات التجارية التي نشأت في إطار منظمة التجارة العالمية؟ وللإجابة على هذا التساؤل، رأينا تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

الفرع الأول: اهتمامات (الجات) بدعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

الفرع الثاني: نتائج مؤتمر بُوِيُسْ آيرس ٢٠١٧.

الفرع الأول

اهتمامات (الجات) بدعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

منظمة التجارة العالمية ليست لديها اتفاقيات مخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بينما يوجد بعض النصوص الواردة في بعض الاتفاقيات التي يمكن أن تكون ذات أهمية لهذه المشروعات. وتعتبر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية واتفاقية تيسير التجارة^(١)؛ من أفضل الاتفاقيات التي تشجع على دعم مثل هذه المشروعات وسنبن ذلك على التفصيل التالي:

أولاً: اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ١٩٩٤ (TRIPS)^(٢).

تعد الجولة الثامنة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (أرجواي ١٩٨٦ – ١٩٩٤) من أفضل الفترات التي دخلت خلالها حقوق الملكية الفكرية في دائرة اهتمام الجات، وتضمنت قائمة بموضوعات الملكية الفكرية؛ واستغرقت المفاوضات ما يزيد على سبع سنوات، وانتهت بالتوصل إلى صيغة للوثيقة الختامية تضمنت كافة الاتفاقيات والوثائق، وبتاريخ ١٥ أبريل ١٩٩٤ تم التوقيع على الوثيقة الختامية في المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة من ١٢-١٦ أبريل ١٩٩٤، وشملت (٢٨) اتفاقية يأتي على رأسها اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية؛ لأنها تضم كافة الاتفاقيات الأخرى التي تضمنتها الوثيقة الختامية في شكل ملاحق وتضمن الملحق (١/جـ) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر من أهم الاتفاقيات التي أسفرت عنها نتائج مفاوضات أرجواي وتتكون من ديباجة و(٧٢) مادة، وقد تناولت حقوق الملكية الفكرية في سبعة أجزاء: الأول: الأحكام عامة. الثاني: المبادئ الأساسية. الثالث: المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها. الرابع: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. الخامس: اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل بها من الإجراءات فيما

(١) تدويل الشركات المتوسطة والصغيرة يعني الانخراط في التجارة العالمية من خلال التصدير أو الاستيراد أو الاستثمار في الخارج، وهو مفهوم أوسع من مفهوم تيسير التجارة ويهدف بشكل أساسي إلى جعل الإجراءات التجارية واللوائح الإدارية أسهل وأقل تكلفة لهذه الشركات. وبالرغم من ذلك فإن المفهومين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً حيث إن تحسين مؤشرات تيسير التجارة يزيد من احتمالية أن تصبح الشركات الصغيرة والمتوسطة مصدره.

Making the WTO Trade Facilitation Agreement Work for SMEs, Mainstreaming Trade Facilitation in SME Development Strategie, United Nations Publication Copyright © United Nations 2016.P.3.

<https://www.unescap.org/resources/making-wto-trade-facilitation-agreement-work>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(٢) يطلق عليها اختصاراً (TRIPS) Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights

بين أطرافها. السادس: منع المنازعات وتسويتها والترتيبات الانتقالية. السابع: الترتيبات المؤسسية والأحكام النهائية. علمًا بأن اتفاقية التريبس لا تخاطب سوى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية^(١). وقد ألزمت اتفاقية التريبس الدول الأعضاء بأن تتيح إمكانية الحصول على براءات اختراع لكافة الاختراعات سواء أكانت منتجات أم عمليات صناعية في كافة ميادين التكنولوجيا؛ لذلك يتعين على جميع الدول الأعضاء حماية كافة طوائف الاختراعات عن طريق البراءة أيا كان المجال التكنولوجي الذي ينتمي إليه الاختراع إذا توافر شرطين: الأول: العمل الإبداعي. الثاني: القابلية للتطبيق الصناعي. كما ألزمت المادة نفسها الدول الأعضاء عدم التمييز بين الاختراعات فيما يتعلق بمنح البراءة أو التمتع بحقوق ملكيتها على أساس مكان الاختراع، أو المجال التكنولوجي الذي ينتمي إليه، أو ما إذا كانت المنتجات مستوردة أم منتجة محلياً^(٢). وتطبيقاً للقاعدة السابقة لا يجوز للدول الأعضاء أن تميز في المعاملة بين الاختراعات التي ابتكرت في داخل إقليمها والاختراعات التي تم التوصل إليها في الخارج سواء فيما يتعلق بإمكانية الحصول على البراءة، أو الحقوق التي تمنح لأصحابها، كما لا يجوز التفرقة في المعاملة بين الاختراعات على أساس المجال التكنولوجي الذي ينتمي إليه الاختراع.

ثانيًا: اتفاق تيسير التجارة ٢٠١٤^(٣) (TFA)^(٤):

تهدف الاتفاقية إلى تيسير التجارة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر^(٥)، من خلال تذليل

(١) نصوص الاتفاقية ليست ذاتية التنفيذ ومن ثم فإن رعايا الدول الأعضاء لا يكتسبون حقوقًا مباشرة من نصوص الاتفاقية، ولا يجوز لهم التمسك بأحكامها واستبعاد أحكام القوانين الوطنية.

راجع؛ حسام الصغير، الحماية الدولية لحقوق الملكية الصناعية: من اتفاقية باريس إلى اتفاقية تريبس، حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية لفائدة الدبلوماسيين المصريين المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) القاهرة، ٢٩ إلى ٣١ يناير ٢٠٠٧ ص ٧، وما بعدها.

WIPO/IP/JD/CAI/07/2

(٢) الفقرتين (١)، (٢) من المادة ٢٧ من اتفاقية (TRIPS) ١٩٩٤.

Trade Facilitation Agreement

(٣) يطلق عليها اختصارًا (TFA)

اختتم أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات في مؤتمر بالي الوزاري لعام ٢٠١٣ بشأن اتفاقية تيسير التجارة التاريخية (TFA)، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢٢ فبراير ٢٠١٧ بعد التصديق عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية.

https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

Trade Facilitation Agreement

(٤) يطلق عليها اختصارًا (TFA)

(٥) تنطبق فقط على أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين قبلوها وفقًا للمادة ٣/١٠ من اتفاق مراكز المنشئ لمنظمة التجارة العالمية.

الإجراءات الجمركية المعقدة^(١)؛ والنظر في اعتماد إجراءات جمركية رقمية لتخفيف هذه الصعوبات، وتحقيق مكاسب فيما يتعلق المعاملات التجارية بين الدول الأطراف في الاتفاقية^(٢)، لتعزيز الممارسات الجيدة التي يمكن أن تساعد المشروعات التجارية^(٣). ويغطي القسم الأول من الاتفاقية: التدابير الجمركية حيث ورد في المواد (٣،٢،١) النص على تقديم المعلومات الخاصة بالإجراءات التجارية وتحديد احتياجات الشركات الصغيرة والمساعدة في إعادة الهيكلة التجارية من خلال التدويل والتشاور بشأن وضع القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة. كما نصت المادة (٦) على ضرورة التخلي عن الرسوم منخفضة القيمة لأنها لا تستحق الجهد المبذول في تحصيلها^(٤).

وتضمنت المادة ٧/٧ على التزام الدول الأعضاء بتوفير تدابير إضافية لتيسير التجارة للمشغلين الموثوقين الذين يستوفون معايير محددة ويطلق عليهم اسم "المشغل الاقتصادي المعتمد"^(٥)، ويمكن لهم الحصول على امتيازات الإصدار السريع وتقليل متطلبات البيانات والوثائق وإجراءات التفتيش ويمكن الاستعانة بذلك من قبل

(١) تعتبر اتفاقية تيسير التجارة من أهم نتائج جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتم إقرارها في جنيف في ديسمبر ٢٠١٣ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠١٧.

(٢) يرى البعض أن الأمر يصبح مختلفاً من حيث استفادة كل طرف في الاتفاقية على حساب الطرف الآخر، بالرغم من أن الشركات الكبرى ستكون أكبر المستفيدين إلا أن هذا لا ينفي استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً والتي تنشط بكثرة في الدول النامية والأقل نمواً في الدول الأفريقية.

راجع، محمد جرمون، توفيق العابد، الإطار القانوني لاتفاقية تيسير التجارة وأثارها على الدول النامية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (٥)، العدد (٢)، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١٤٤.

(٣) تطبيق اتفاقية تيسير التجارة يؤدي إلى توحيد الإجراءات الجمركية على عمليات الاستيراد والتصدير، ويعزز من دور الشركات المتوسطة والصغيرة.

Maximizing the Benefits of the WTO Trade Facilitation Agreement for SMEs "Mainstreaming Trade Facilitation in SME Development Strategies", United.Nation.Escape, p.12.

مشار إليه لدى، محمد جرمون، توفيق العابد، المرجع السابق، ص ١٤١، ومابعدا.

(٤) https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/tfa-nov14_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

Authorized Economic Operator

(٥) يطلق عليها اختصاراً (AEO)

عبارة عن شهادة تمنح من أجل الحصول على مزايا على حساب الاستيراد والتصدير. ويتم إصدارها لفترة معينة وتهدف إلى الفصل بين الدفع والتخليص، وقبول الإقرار غير الورقي، والتصديق الذاتي، واسترداد الأموال في أقرب وقت ممكن، والفحص، علماً بأنه تم دمج ACP (برنامج العميل المعتمد) و AEO القديم (المشغل الاقتصادي المعتمد) معاً ونتج عنه ثلاث شهادات وهي:

AEO-T1 و AEO-T2 و AEO-T3 و AEO-LO.

https://caaffinity.com/aeo_procedure_benifits

الشركات المتوسطة والصغيرة. وورد بالمادة ١٠/١ تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال جهة واحدة لتقديم الوثائق والبيانات من أجل أن تقلل من وقت إعداد الوثائق التجارية وتكاليفها وتوفير الدعم للشركات المتوسطة والصغيرة.

استخلاصاً لما سبق يمكن القول بأن اتفاقية (TRIPS) تهتم بالألا تكون تدابير نفاذ حقوق الملكية الفكرية عائق أمام التجارة الدولية، وتهدف إلى توفير بيئة ملائمة للابتكار والإبداع، مما يمكن المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من حماية أفكارها ومنتجاتها. وتعمل اتفاقية (TFA) على تذليل الإجراءات الجمركية المعقدة.

الفرع الثاني

نتائج مؤتمر بُوِيُئُسْ آيرس ٢٠١٧

تواجه المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العديد من الإشكاليات ومن أجل التصدي إليها وقع (٨٨) عضوًا في منظمة التجارة العالمية بيانًا في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) في ديسمبر ٢٠١٧ (بُوِيُئُسْ آيرس) يعلنون فيه إنشاء مجموعة عمل غير رسمية معنية بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تهدف إلى دعم مشاركة هذه المشروعات في التجارة الدولية بشكل أفضل^(١)، وعلى أثر ذلك اجتمع فريق العمل لأول مرة في مارس ٢٠١٨^(٢)، وتم إبداء ست توصيات ، نوجزها على النحو الآتي: **الأولى:** تقديم معلومات عن سياسات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتعزيز الشفافية. **الثانية:** دعم مكتب دعم التجارة العالمية، وهو عبارة عن منصة على

(١) ظهرت في أوائل عام ٢٠١٧، مجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية يطلق عليها "أصدقاء الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، بقيادة الأرجنتين والبرازيل وتشيلي، بشأن تعزيز المناقشات حول كيفية دعم منظمة التجارة العالمية لدمج الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التجارة الدولية.

Julian Mukiibi, Leslie Sajous, Key Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises:

developments and updates in the Informal Working Group discussions among World Trade Organization member, April 2021,1.

(٢) تم اعتماد مجموعة من التوصيات بشأن المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التي تم تبنيها في ديسمبر ٢٠٢٠ ، برعاية ٩٧ عضوًا في منظمة التجارة العالمية علمًا بأن المشاركة في الفريق العامل غير الرسمي لمثل هذه المشروعات متاحة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

https://www.wto.org/english/tratop_e/msmes_e/msmes_e.htm

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

الإنترنت تهدف إلى جلب المعلومات التجارية للشركات. **الثالثة:** دعم التنفيذ الكامل لاتفاقية تيسير التجارة. **الرابعة:** تعزيز إدراج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تطوير اللوائح التجارية لتقليل العوائق التنظيمية. **الخامسة:** دعم قاعدة البيانات المتكاملة لمنظمة التجارة العالمية للسماح بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتعريفات الجمركية. **السادسة:** تحديد التدابير التي يمكن أن تسهل وصول الشركات إلى التمويل^(١).

هكذا يتبين، أن اتفاقية تيسير التجارة (TFA) ٢٠١٤ ونتائج مؤتمر بُوِينُس آيرس ٢٠١٧ يعدان بمثابة إرشادات وتوصيات للدول فيما يخص تيسير الإجراءات الجمركية، وتمثل اتفاقية تريبيس ١٩٩٤ تشجيع الملكية الفكرية. بينما لا تحتل في طياتها صفة الإلزام تجاه الدول الأعضاء وفي الوقت ذاته يمكن أن تكون من أوجه حماية المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إذا تم الاستعانة بها من قبل الدول الأعضاء.

المطلب الثاني

دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة (من قرطاجنة إلى بانكوك)
يلاحظ تزايد الأحكام المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في اتفاقيات التجارة الإقليمية^(٢)، منذ أواخر التسعينات و العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد مرت هذه الأحكام بثلاث مراحل، نرصدها على التفصيل التالي:

المرحلة الأولى: بداية الاهتمام: قرطاجنة ١٩٦٩ :

لم يتم التفاوض إلا على اتفاقيتين تتضمن أحكاماً تتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة: الأولى: اتفاقية قرطاجنة المنشئة لمجموعة دول الأنديز تم التوقيع عليها بتاريخ ١٩٦٩، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١، وقد شملت أحكاماً تتعلق بدراسة وضع متطلبات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم،

(١) World Trade Organization, INFORMAL WORKING GROUP ON MSMES, DECLARATION ON MICRO, SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES (MSMES), p.2.

Original: English NF/MSME/4/Rev.2 , 6 October 2021

1 WT/MIN(17)58/Rev.1.

see, the analysis published by the WTO Secretariat in in March 2022

(٢)

متاح على الرابط التالي:

directdoc.aspx (wto.org)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

وخاصة الاحتياجات المالية والفنية للتوسع أو تحويل مرافق الإنتاج^(١). الثانية: اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمية لجنوب المحيط الهادي (SPARTECA) ١٩٨٠^(٢) فقد أهتمت بالتركيز على الاستثمار في الصناعات بما في ذلك الصناعات الناتجة عن الزراعة مع التركيز بشكل خاص على الصناعات الصغيرة أو المتوسطة الحجم^(٣).

المرحلة الثانية: اتخاذ التدابير الحماية: أوتوا ١٩٩٢^(٤):

تزايدت اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تتضمن أحكام تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادة طفيفة، ولكن الأحكام التي تتناولها ظلت محدودة باستثناء اتفاقيتين: الأولى: اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ١٩٩٢^(٥) (NAFTA) وتغطي قواعد المنشأ^(٦)، والإجراءات الجمركية^(٧)، والاستثمار^(٨)، والتجارة في

(١) المادة ٦٦ من اتفاقية قرطاجنة ١٩٦٩.

(٢) يطلق عليها اختصارًا (SPARTECA)

South Pacific Regional Trade and Economic Cooperation Agreement

(٣) المادة ٦/٨ من اتفاقية (SPARTECA) ١٩٨٠.

(٤) بدأت الولايات المتحدة مفاوضات تجارية ثنائية مع كندا منذ أكثر من ٣٠ عامًا، مما أدى إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩١، بدأت المحادثات الثنائية مع المكسيك، التي انضمت إليها كندا. تبع ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٤. وألغيت التعريفات تدريجياً وألغيت بحلول عام ٢٠٠٨ جميع الرسوم والقيود الكمية، باستثناء تلك المفروضة على عدد محدود من المنتجات الزراعية المتداولة مع كندا.

<https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/ustr-archives/north-american-free-trade-agreement-nafta>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

North American Free Trade Agreement.

(٥) يطلق عليها اختصارًا (NAFTA)

(٦) اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، المعروفة باسم "NAFTA" تم توقيعها في العاصمة الكندية أوتاوا، ١٧ ديسمبر ١٩٩٢، ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٤. وقد جمعت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في إطار اتفاق تجاري للتعاون الاقتصادي وتحرير التجارة بين هذه الدول. منذ دخولها حيز التنفيذ، أسهمت NAFTA في تعزيز التجارة بين الدول الثلاث وتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة. ومن ثم، تم تعديل NAFTA لتشكيل اتفاقية تجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (USMCA) التي تم التوقيع عليها في نوفمبر ٢٠١٨ ودخلت حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٠.

(٧) Article 401,403,404,408 , of the North American Free Trade Agreement.

(٨) Article 302,303,308,311,315 ,of the North American Free Trade Agreement.

(٩) Article 1102,1103,1105,1110,1114 ,of the North American Free Trade Agreement

الخدمات^(١)، وحماية حقوق الملكية الفكرية^(٢)، وإجراءات تسوية المنازعات^(٣). الثانية: اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا^(٤) (comesa)^(٥) و قد ورد بها العديد من النصوص المتعلقة باتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز التجارة داخل السوق المشتركة وتطبيق الإعفاءات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تقوم الدول بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم^(٦).

المرحلة الثالثة: تعزيز التنافسية: بانكوك ٢٠٠٧:

منذ عام ٢٠٠٠ يلاحظ ارتفاع عدد الاتفاقيات التي ورد بها الأحكام المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر اتفاق الشراكة الاقتصادية بين اليابان وتايلاند ٢٠٠٧ (JTEPA)^(٧) هو الأكبر حيث ورد في الفصل الحادي عشر المخصص للتعاون في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة من اتفاقية التنفيذ^(٨)، تعظيم مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، وتحديدًا في المادة ٤٨ الاعتراف بالدور الأساسي للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة والصغيرة في تعزيز القدرة التنافسية، ونصت المادة ٥١ على إنشاء لجنة فرعية معنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يستنتج مما سبق، أن اتفاقيات التجارة الإقليمية توسعت في حماية متطلبات الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر وهو ما يهدف إليه القانون التجاري في هذا السياق، حيث تم التركيز على تطبيق إجراءات تشجيعية لهذه المشروعات، وشملت قواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية، والاستثمار، والتجارة في الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات تسوية المنازعات.

Article 1202,1203,1204,1206, of the North American Free Trade Agreement (١)

Article 1705,1708,1709,1711, of the North American Free Trade Agreement. (٢)

Article 1120,1121,1122,1123, of the North American Free Trade Agreement. (٣)

<https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2020/07/Comesa-Treaty.pdf> (٤)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

Common Market for Eastern and Southern Africa (comesa) يطلق عليها اختصارًا (٥)

المادة ٦٢ من اتفاقية (comesa) (٦)

Japan-Thailand Economic Partnership Agreement (JTEPA) يطلق عليها اختصارًا (٧)

Jose-Antonio Monteiro, PROVISIONS ON SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES (٨)

IN REGIONAL TRADE AGREEMENTS, Economic Research and Statistics Division World Trade

Organization, 18 August 2016.p.5-6.

WTO Working Paper ERSD-2016-12

المبحث الثاني

المبادئ والتوصيات الدولية لحماية المشروعات التجارية

تقسيم:

تعد الإجراءات الخاصة بتسجيل الشركات، وقوانين الإفلاس وصعوبات التمويل، من أهم معوقات تأسيس واستمرار المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لذلك رأينا تقسيم المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: المبادئ العشرة لتطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٨.

المطلب الثاني: توصيات الأونسيتال بشأن السجل التجاري ٢٠١٨ وإعسار المنشآت ٢٠٢١.

المطلب الثالث: أهداف وإرشادات البنك الدولي للإفلاس الفعال ٢٠٢١.

المطلب الأول

المبادئ العشرة لتطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٨

تم تعديل مؤشر سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمنطقة الشرق الأوسط بناءً على قانون الاتحاد الأوروبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ^(١)، وأصبح المرجع الرئيسي للتعاون الأورو متوسطي ^(٢) في نطاق تطوير المشروعات التجارية ^(٣)، من خلال إرساء عشرة مبادئ، يستلزم الأمر بيانها على النحو الآتي:

الأول: الالتزام بتوفير بيئة يتمكن من خلالها أصحاب المشروعات التجارية والشركات العائلية أن تزدهر.

الثاني: منح فرصة للشركات التي واجهت الإفلاس بشرط توافر حسن النية. **الثالث:** مراعاة خصائص

(١) <http://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/small-business-act-en>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٢) يهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات مثل التجارة، والثقافة، والأمن، وحقوق الإنسان، والهجرة، والبيئة، والطاقة، والتعليم، والبحث العلمي، والتنمية الاقتصادية. ويعتبر التعاون الأورو متوسطي أحد الآليات الهامة لتعزيز الاستقرار كنتيجة مباشرة مباشر لمبادرة برشلونة التي أطلقتها الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥ بهدف تعزيز التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط في مختلف المجالات.

<https://ufmsecretariat.org>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٣) تم تطبيقه لأول مرة في عام ٢٠٠٨ وترتب على ذلك نشر تقرير بعنوان:

report on the implantation of the mediterranean character for enterprise

<http://www.oecd.org/global-relatin/41779100.pdf>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

الشركات الصغيرة والمتوسطة عند إعداد التشريعات، وتبسيط البيئة التنظيمية المرتبطة بها". **الرابع:** تعزيز حلول الحكومة الإلكترونية. **الخامس:** تحسين استخدام المساعدات الحكومية المجتمعية. **السادس:** تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. **السابع:** مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة بشكل أكبر من الفرص التي تمنحها السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. **الثامن:** تعزيز رفع مستوى المهارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة وجميع أشكال الابتكار. **التاسع:** تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحويل التحديات البيئية إلى فرص. **العاشر:** تشجيع ودعم الشركات للاستفادة من نمو الأسواق^(١). ويستفاد مما سبق أن قانون الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٨ أسس معايير دعم هذه المشروعات من خلال منح الفرصة للمشروعات لإعادة تنظيمها، بشرط توافر حسن النية، وتعزيز سبل الحكومة الإلكترونية، والحصول على التمويل، ومعالجة التحديات البيئية وتحويلها إلى فرص.

المطلب الثاني

توصيات الأونسيتال بشأن السجل التجاري ٢٠١٨ وإعسار المنشآت ٢٠٢١.

تمهيد وتقسيم:

تعمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيتال) على مواجهة العقبات القانونية التي تواجهها المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتركز على المسائل القانونية المتعلقة بتبسيط تسجيلها. وعلى الجانب الآخر جاءت توصيات (الأونسيتال) من أجل إعداد نظام مبسط للإعسار يلبي الاحتياجات الخاصة المتعلقة بضائقتها المالية؛ لذلك رأينا تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

الفرع الأول: دليل الأونسيتال التشريعي للسجل التجاري ٢٠١٨.

الفرع الثاني: توصيات الأونسيتال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١.

الفرع الأول

دليل الأونسيتال التشريعي للسجل التجاري ٢٠١٨

تمهيد وتقسيم:

يعد تعقيد إجراءات تسجيل المشروعات التجارية من ضمن أهم المعوقات التي يجب مواجهتها، وقد خصصت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري دليل للمواءمة بين ضرورات السجل التجاري، وتيسير الأعمال

(١) Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions – "Think Small First" – A "Small Business Act" for Europe {SEC(2008) 2101} {SEC(2008) 2102}

/* COM/2008/0394 final */

لهذه المنشآت؛ والجديد في الأمر أن المفهوم التقليدي كان يعني بالمحل التجاري وضوابط تسجيله. بينما الأبرز حاليًا هو المواءمة بين هذه الضوابط وحاجات التجارة في تسيير ممارسة الأعمال، والجوانب الإلكترونية في هذا السجل وبيانات السجل وعلاقة السجل بشفافية التعاملات التجارية^(١).

على ضوء ذلك، يستلزم الأمر طرح التساؤل الآتي: ماهي الآثار القانونية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغير فيما يخص إجراءات تسجيلها؟ وللإجابة على هذا التساؤل، رأينا تقسيم هذا الفرع على النحو الآتي:

الفصل الأول: أهداف دليل الأونسيترال للسجل التجاري.

الفصل الثاني: ضوابط التنظيم الرقابي لتسجيل المشروع التجاري.

الفصل الأول

أهداف دليل الأونسيترال للسجل التجاري

يتكون دليل الأونسيترال التشريعي من مقدمة وإحدى عشر فصلاً تتناول الجوانب الرئيسية لإنشاء وتسجيل السجل التجاري وإجراءاته. وورد به ٥٨ توصية توفر حلول تشريعية لمختلف مسائل التسجيل ويعمل على التشجيع على الدخول إلى الاقتصاد الرسمي. وينبغي على الدول التي تنفذ المبادئ الواردة في الدليل أن تنظر في كيفية ملاءمته مع تشريعاتها الوطنية^(٢)؛ وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف:

الأول: الوقاية من المخاطر التجارية: حيث إن السجلات التجارية^(٣)؛ تتيح للمشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي سجلت معلوماتها وإتاحتها على النحو الملائم المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرسمي بشكل أيسر^(٤). **الثاني:** تيسير إجراءات الاستثمار الأجنبي من خلال الحصول على معلومات عن المشروعات في الدول الجاذبة للاستثمار^(٥). **الثالث:** القضاء على الاقتصاد غير الرسمي: تشجيع أصحاب الأعمال التجارية على تشغيل منشآتهم ضمن إطار الاقتصاد الرسمي. ويرجع السبب في ذلك إلى ضرورة تبسيط إجراءات تسجيل المنشأة التجارية. ويمكن أن يساعد ذلك على تأسيس المنشآت بجميع أحجامها وأنواعها، وليس فقط المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

https://uncitral.un.org/ar/texts/msmes/legislativeguides/business_registry

(١)

Article 13, of the UNCITRAL Legislative Guide on Basic Principles of the Commercial Register, 2018.

(٢)

Article 12, of the UNCITRAL Legislative Guide on Basic Principles of the Commercial Register, 2018.

(٣)

Article 52/b, of the UNCITRAL Legislative Guide on Basic Principles of the Commercial Register, 2018.

(٤)

Article 6, of the UNCITRAL Legislative Guide on Basic Principles of the Commercial Register, 2018,

(٥)

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن الأهداف سالفة الذكر تعد أحد أبرز الإصلاحات التي تقوم بها الدول في تشريعاتها الوطنية، وتهدف إلى الوقاية من المخاطر التجارية وتحفيز أصحاب الأعمال التجارية على تسجيل منشأتهم ضمن الاقتصاد الرسمي.

الفصل الثاني

ضوابط التنظيم الرقابي على تسجيل المشروع التجاري

يجب على الدولة التي تسعى إلى تحديد الضوابط الذي يتعين على السجل أن يقوم به، فقد يكون لديها نظام لا يقوم فيه السجل إلا بتدوين المعلومات التي يقدمها صاحب المشروع التجاري. أو نظام يلزم السجل بإجراءات دقيقة وتقرير ما إذا كانت المنشأة التجارية تفي بالمعايير المطلوبة للتسجيل^(١)؛ لذلك يتعين إلقاء الضوء على نظامي الموافقة والإعلان ثم تحديث بيانات السجل على النحو الآتي:

أولاً: نظامي: الموافقة والإعلان:

يختار البعض نظام التحقق المسبق من استيفاء الضوابط القانونية ويطلق عليه "نظام الموافقة" للمنشآت التجارية قبل السماح لها بالتسجيل وكثيراً ما تكون لديها آلية تسجيل خاضعة لإشراف الجهات القضائية. وقد يختار البعض الآخر تنظيم آلية التسجيل في شكل نظام إعلاني لا تشترط فيه الموافقة المسبقة، وفي الدول التي تعتمد النظام الإعلاني يتم التسجيل تحت إشراف جهة حكومية ولها أن تختار ما إذا كانت ستتولى تشغيل السجل التجاري بنفسها أم ستعتمد على ترتيبات أخرى^(٢).

ولكل من نظامي الموافقة والإعلان مزاياه. فالقصد من نظم الموافقة أن تحول دون وقوع أخطاء أو إغفال قبل التسجيل. وتقوم الجهات الحكومية المختصة وغيرها من المختصين بمراجعات شكلية، وكذلك مراجعة المضمون، عند الاقتضاء، للشروط المسبقة لتسجيل المنشأة التجارية. وعلى مستوى النظام الإعلاني، فقد تخفض التكاليف المصاحبة للتسجيل ومنها عدم الحاجة إلى تعيين مختص لإنهاء الإجراءات. والبعض يدمج مزايا نظام الإعلان ونظام الموافقة، من خلال الجمع بين التحقق المسبق من المتطلبات اللازمة والحد من دور المحاكم والوسطاء، مما يبسط الإجراءات ويحد من الوقت الذي تستغرقه عملية تجهيز المعلومات^(٣). ويمكن أن يساعد استخدام التقنيات الأمنية الحديثة، في الحد من تلك المخاطر، وهو ما ينطبق أيضاً على إلزام السجل بإشعار المنشأة بأي تغييرات يجريها الغير في المعلومات^(٤).

(١) Article 115 UNCITRAL Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry, 2018.

(٢) Article 117 UNCITRAL Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry 2018.

(٣) Article 4 (a) UNCITRAL Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry 2018,p.47.

(٤) Article 167 to 171 UNCITRAL Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry 2018,p.69.

ثانيًا: الالتزام بتحديث معلومات التسجيل:

يقع على أصحاب المشروعات التجارية التزام قانوني بإبلاغ السجل التجاري بأي تغيرات تحدث في المنشأة سواء كانت واقعية: مثل تغيير العنوان. أو هيكليّة: مثل حدوث تغير في الشكل القانوني للمنشأة، وفي بعض الحالات، تنشر السجلات بيانات مالية أو بيانات عائدات دورية للمنشآت تمثل مصادر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين. وعلى الرغم من أن نشر المعلومات قد لا يكون مفيدًا للشركات الحكومية إلا أن تقديم تلك البيانات المالية من جانب المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يتوقف على شكلها القانوني، ويجب أن يكون اختياريًا ولا تقدم تلك المعلومات سوى للسجل التجاري إذا وافقت على ذلك من أجل تحسين سمعتها التجارية وتعزيز الشافية؛ بهدف الحصول على الائتمان أو جذب الاستثمار^(١).
وتماشياً مع ما تم ذكره تعتبر ضوابط التنظيم الرقابي على تسجيل المنشآت التجارية، معيار جوهري في دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كونها كاشفة لوضع المنشأة المالي وكيانها القانوني، ومن العوامل الرئيسية للحصول على الائتمان.

الفرع الثاني

توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١

تشكل المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غالبية المنشآت التجارية على الصعيد العالمي، وتواجه العديد من الإشكاليات في التدفقات النقدية^(٢)، كما تواجه ارتفاع أسعار الفائدة، وتحتاج متطلبات ضمانيه أكبر، الأمر الذي يجعل الحصول على التمويل صعباً للغاية، مما يؤدي إلى انهيار هذه المشروعات، وقد يؤدي ذلك إلى توجه هذه المشروعات إلى الاقتصاد غير الرسمي^(٣).

(١) UNCITRAL Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry, Recommendation Twenty Nine 2018,p.63

(٢) UNCITRAL Legislative Recommendations on Insolvency of Micro- and Small Enterprises(2021) (٢)
<https://uncitral.un.org/ar/lrimse>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٣) راجع، جدول التوافق بين التوصيات الواردة في دليل الإعسار للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والتوصيات الواردة في دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار.

[/https://uncitral.un.org/ar/content](https://uncitral.un.org/ar/content)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

وفي هذا الصدد يمكن إلقاء الضوء على الخصائص المميزة لنظام الإعسار المبسط، في سبع نقاط: الأولى: تحديد مهلة قصيرة لتنفيذ الخطوات الإجرائية، وأسباب التمديد، ووضع حد أقصى لعدد التمديدات المسموح بها.^(١) الثانية: تحديد الإجراءات المتعلقة بالمطالبات والحصول على الموافقات وتوجيه الإشعارات. الثالثة: سيطرة المدين خلال إجراءات إعادة التنظيم المبسطة، على موجوداته ومتابعة التشغيل اليومي للمنشأة، في إطار ملائم من الإشراف والمساعدة من السلطة المختصة. الرابعة: توضيح طريقة استخدام الموجودات والتصرف فيها. الخامسة: بيان الحالات المسوغة لتحية المدين تحية محدودة أو تامة في إجراءات إعادة التنظيم؛ وأيضاً تحديد الأشخاص الذين يمكنهم أن يحلوا محله. السادسة: تحديد الظروف التي يجوز فيها للسلطة المختصة أن تسمح بإشراك المدين في التصفية. السابعة: بيان المسائل التي تتطلب موافقة الدائنين. ولذلك ينبغي على المشرع الوطني التأكد من أن إجراءات تصفية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تتم بطريقة تراعي التكلفة، وبمبسطة، وضرورة عدم وجود ممثلين يزيدوا التكلفة مثل لجان الدائنين^(٢)، ولابد من تلافي هذه التعقيدات في المشروعات الصغيرة المهددة بالتعثر، من خلال عرض خيار إعادة الهيكلة بمجرد أن يدركوا أن أعمالهم مهددة بالتعثر^(٣). وينبغي على الدول تحديد نطاق الأحكام الخاصة بإعادة الهيكلة للشركات الصغيرة؛ بالإضافة إلى ضرورة أن تضمن الدول لمثل هذه الشركات اتخاذ هذه الإجراءات بغض النظر عن الأصول المتاحة لتغطية تكاليف تلك الإجراءات^(٤).

ويمكن أن يؤدي عدم التجاوب مع التوصيات إلى تكاليف مرتفعة والإضرار بهذه المشروعات، وصعوبة الوصول إلى التمويل، و يجعل المقرضين أكثر ترددًا في تقديم الائتمان، وبالتالي، فإن هذا الوضع سيؤدي إلى تفاقم الإشكاليات^(٥)، وفي رأينا يتعين التجاوب مع توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت

(١) تطرق المنظم السعودي إلى ذلك في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية حيث نصت المادة ٤٦/أ على: "يترتب على قيد طلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي أو افتتاحه تعليق المطالبات لمدة مائة وثمانين يوماً وللمحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الأمين أو المدين تمديد هذه المدة بما لا يزيد على مائة وثمانين يوماً".

راجع، نظام الإفلاس الصادر بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨. الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٤ م.

(٢) Bob Wessels ,Stephan Madaus, Rescue of Business in Insolvency Law, Instrument of the European Law Institute, 2017, p.369

(٣) عالجت الإصلاحات الأخيرة في المملكة المتحدة إشكاليات التعقيد في الإجراءات من خلال المادة ١٠/١

(٤) Bob Wessels ,Stephan Madaus, Op, Cit, p.374

(٥) Aurelio Gurrea-Martínez, Implementing an insolvency framework for micro and small firms, Volume, Autumn 2021 Pages S46-S66

<https://doi.org/10.1002/iir.1422>

الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١ ، وعدم الحاجة إلى إدراج المشروعات التجارية المتوسطة ضمن إطار دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ لأنها لا تحتاج إلى معاملة خاصة أو تفضيلية ونبرر ذلك بسببين: الأول: حجم أعمالها السنوي كبير بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٧ بالمشروعات الصناعية المتوسطة هي كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن ٥٠ مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه. الثاني: في الغالب يكون لديها قدرات تنافسية تسمح لها بالتنافس دون الحاجة إلى دعم.

المطلب الثالث

أهداف وإرشادات البنك الدولي للإفلاس الفعال ٢٠٢١

تعتبر تلبية احتياجات الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر المتعثرة أمر حيوي للنمو التجاري ، لافتقارهما إلى الموارد اللازمة لتغطية التكاليف بالإضافة إلى سلبية الدائنين ^(١) في المشاركة والتي تعد عنصر هام لأي نظام قانوني متطور، ويتم التعبير عنها بطرق كثيرة، مثل: مبدأ المساواة بين الدائنين، اجتماع الدائنين للبت في المسائل الهامة. وقد أكد البروفسيور (Roy good) على أهمية مبدأ التكافؤ وهو أن أصول المدين توزع بالتساوي، كما أن المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة للإعسار ينبغي أن يشارك فيها الدائنون تعبيراً عن مبدأ التكافؤ ^(٢). ويتعارض ذلك مع النهج الحالي المتمثل في قيام الدائنين المضمونين بتحقيق أصولهم دون

(١) تعمل مجموعة البنك الدولي على نشر المبادئ الخاصة بفاعلية أنظمة الإعسار وحماية حقوق الدائنين والمدينين مع التركيز على إعسار مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

CEYLA PAZARBASIOGLU, ALFONSO GARCIA MORA, Strengthen insolvency frameworks to save firms and boost economic recovery, MAY 18, 2020.

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/strengthen-insolvency-frameworks-save-firms-and-boost-economic-recovery>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

Roman Tomasic, CREDITOR PARTICIPATION IN INSOLVENCY PROCEEDINGS, (٢)
Meeting held on 27-28 April 2006, p.1,2.

Forum for Asian Insolvency Reform (FAIR), which was held on 27-28 April 2006 in Beijing, China. It will form part of the forthcoming publication "Legal & Institutional Reforms of Asian Insolvency Systems". CORPORATE AFFAIRS DIVISION, DIRECTORATE FOR FINANCIAL AND ENTERPRISE

اعتبار لمصالح الدائنين الآخرين، وينبغي أن يكون النهج مبسط ويلغي الحاجة إلى تكرار المثول أمام المحكمة، مالم يعترض الدائنون، وتقدم عرض للدائنين دون الحاجة إلى الاجتماع مالم يطلب نسبة معينة من الحضور مثل: ٢٥ % من قيمة تصفية المطالبات والاعتماد دون موافقة المحكمة ^(١)؛ مما أدى إلى تفاقم تحديات إنقاذها المشروعات التجارية من عثرتها وظهور مبادئ الإفلاس الفعال الصادرة من البنك الدولي بشأن إنقاذ المشروعات التجارية من التعثر ^(٢)، وسنبين ذلك من خلال تحديد أهدافها وإرشاداتها على النحو الآتي:

١. سبعة أهداف: لتحقيق الغاية التشريعية:

يجب أن تهدف أنظمة الإفلاس المتعلقة بالمشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر إلى بلوغ سبعة أهداف: **الأول:** تقليل العوائق الخاصة بإعادة الهيكلة. **الثاني:** إعداد نظام مبسط يخفض من تكاليف الإجراءات، ويوفر آلية سريعة لإعادة تأهيلها. **الثالث:** استحداث ضمانات كافية للوفاء بالديون لمؤامة ظروف المدين المتعثر. **الرابع:** توفير سبل الوصول إلى الائتمان. **الخامس:** الحفاظ على الضمانات الأساسية لحقوق الدائنين والمدنيين وجميع الأطراف المتأثرة بإجراءات الإفلاس. **السادس:** تنفيذ نظام فعال لمنع الاحتيال وإساءة استخدام إجراءات إفلاس الشركات الصغيرة والمتوسطة. **السابع:** إنشاء آليات لمساعدة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ^(٣).

٢. ثمان إرشادات؛ لإعادة تنظيم وهيكلية المشروعات:

ينبغي أن ينص التشريع على إجراءات الإفلاس المبسطة لإعادة تنظيم وتصفية الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال ثمان إرشادات: **الأولى:** إدراج جميع الديون الشخصية والتجارية للشخص الطبيعي في

AFFAIRS ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT 2 RUE ANDRÉ-PASCAL, PARIS 75116, FRANCE.

[HTTP://WWW.OECD.ORG/DAF/CORPORATE-AFFAIRS/](http://www.oecd.org/DAF/corporate-affairs/)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

Janis P. Sarra, Op, Cit, p.2.

(١)

(٢) تم تطوير المبادئ في عام ٢٠٠١ استجابة لطلب المجتمع الدولي بشأن تجنب الأزمة العالمية في الأسواق الناشئة في أواخر التسعينات، حيث بدأت مبادرة البنك الدولي عام ١٩٩٩ وتمت الموافقة في عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٣ عقد البنك الدولي المنتدى العالمي لإدارة مخاطر الإعسار لمناقشة الدروس المستفادة من تطبيق المبادئ، وتم تحديثه في الأعوام الآتية: ٢٠٠٥، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠٢١

See, Principles for Effective Insolvency and Creditor/Debtor Regimes The World Bank p.1.

(٣) Articles 18, Principles for Effective Insolvency and Creditor/Debtor Regimes The World Bank p.29.

إجراءات الإفلاس المبسطة. الثانية: الوصول إلى إعادة التنظيم في مرحلة مبكرة. الثالثة: أن تكون مدة إجراءات الإفلاس المبسطة أقل من مدة إجراءات الإفلاس العادية. الرابعة: تبسيط قواعد الإشعار وتقديم المطالبات والتسوية والتصفية وتوزيع العائدات. الخامسة: استخدام البيانات الإلكترونية لتبسيط العمليات وإنشاء ملفات الإلكترونية ونماذج موحدة^(١). السادسة: تحديد الظروف الاستثنائية التي لا يجوز فيها تعيين المصفي^(٢). السابعة: وضع خطط إعادة التنظيم من خلال آلية واضحة للتصويت تشمل استخدام الوسائل الإلكترونية، ويعتبر صمت المدينين أو عدم وجود تصويت سلبي على الخطة التي تم الإخطار بها بمثابة قبول للخطة، ويتم اعتباره تصويت إيجابي. الثامنة: إيجاد آلية لتغطية تكاليف تنفيذ إجراءات الإفلاس عندما تكون أصول المدين ومصادر دخله غير كافية لتغطية تلك التكاليف^(٣).

تعد الإرشادات سالفة الذكر أحد معايير أنظمة الإعسار المعترف بها دوليًا حيث إنها توفر أطر يمكن استخدامها لدعم معاملات الائتمان والوصول إلى التمويل، و تركز بشكل خاص على إعداد أنظمة رسمية

(١). p.29، Principles for Effective Insolvency and Creditor/Debtor Regimes The World Bank، Articles 19

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/391341619072648570/pdf/Principles-for-Effective-Insolvency-and-Creditor-and-Debtor-Regimes.pdf>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

راجع، في نفس المعنى، بطاقة افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي وهي بطاقة إرشادية لاستيفاء الضوابط المنصوص عليها في لائحة المعلومات والوثائق وهو ما يعبر عن وجود نماذج موحدة لافتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي. الموقع الإلكتروني للجنة الإفلاس السعودية والتي تشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٦) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٦ هـ بناء على المادة (٩) من نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٨ هـ. متاح على الرابط التالي:

https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/BankruptcyProcedures/Documents/P2_Card_Debtor.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(٢). p.31، Principles for Effective Insolvency and Creditor/Debtor Regimes The World Bank، Article 19/6

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/391341619072648570/pdf/Principles-for-Effective-Insolvency-and-Creditor-and-Debtor-Regimes.pdf>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(٣). p. 31، Principles for Effective Insolvency and Creditor/Debtor Regimes The World Bank، Articles 19/7,8,9

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/391341619072648570/pdf/Principles-for-Effective-Insolvency-and-Creditor-and-Debtor-Regimes.pdf>

أكثر فعالية لإعادة الهيكلة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لذلك يجب مراعاة أهمية توحيد إجراءات الإفلاس المبسطة وأن تكون مدتها أقل من إجراءات الإفلاس العادية، وأن يتم استخدام البيانات الإلكترونية وأن يتم إرسال الإشعارات بالوسائل الإلكترونية^(١)؛ لتبسيط العمليات وإنشاء ملفات ونماذج الإلكترونية موحدة. وفي نهاية الفصل الأول يمكن القول بأن المبادئ العشرة لتطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٨، ومبادئ الأونسيترال للسجل التجاري ٢٠١٨، ومبادئ البنك الدولي للإفلاس ٢٠٢١، وتوصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١؛ تعكس مدى أهمية الحصول على التمويل، من أجل إعادة هيكلة المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وإنقاذها من التعثر، وهو ما سيتم إلقاء الضوء عليها بشكل مستفيض في الباب الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

مظاهر تطور النظام القانوني للمشروعات التجارية في القوانين الوطنية

تمهيد وتقسيم:

يعد انتشار المشروعات التجارية التي تعمل في الخفاء أو ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي^(٢) للتحلل من مبدأ وحدة الذمة المالية^(٣)، أحد أهم الأسباب التي دفعت المشرع المصري^(٤) لتقنين وضع هذه المشروعات، في إطار تبسيط الإجراءات، وتشجيع فرص الاستثمار في تأسيس تلك المشروعات والتي تتيح للشخص أن يؤسس شركة بمفرده، ويكون رأسمالها متواضع ومن ثم يقبل على تأسيسها أصحاب المشروعات الصغيرة أو

Janis P. Sarra, Micro, Op, Cit, p.44

(١)

(٢) يجذب نظام شركة الشخص الواحد أصحاب الصناعات الخفيفة ومنها الأدوات الكهربائية والأغذية والتي لا رقابة فعالة عليهم من قبل أجهزة الدولة لإن إدارة هذه الصناعات يكون غالباً في الخفاء تهرباً من الضرائب، مما يعود ببالغ الضرر على المستهلكين.

راجع، سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية (٢٠٢٢)، ص ٥٣٨ وما بعدها.

(٣) لورنس عبيدات، الصعوبات المتعلقة بالفكرة العقدية ووحدة الذمة المالية لشركة الشخص الواحد، المجلد ٤، العدد ٣٥، من حولية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ٢٠١٩ ص ١٢٨١.

(٤) نظم المشرع المصرى أحكام شركة الشخص الواحد بالمواد من (١٢٩ مكرراً) إلى المادة (١٢٩ مكرر ٩) والمضافة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بالمواد المضافة بقرار وزيرة الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ المواد من (٢٨٧ مكرراً إلى ٢٨٧ مكرراً) وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٩٢٨ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل المادة رقم (٢٨٧ مكرر - ٢) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ (الحد الأدنى لشركات الشخص الواحد ١٠٠٠ جنيهه راجع، الجريدة الرسمية العدد ٣٣ مكرر (أ) بتاريخ/٨/٢٠٢٢.

متناهية الصغر ^(١). وفي هذا الصدد يتعين طرح التساؤل الآتي: ماهي مظاهر تطور النظام القانوني للمشروع التجاري في القوانين الوطنية؟ لذلك، رأينا تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: استثناء شركة الشخص الواحد من ركن تعدد الشركاء.

المبحث الثاني: توسيع آلية دعم المشروعات التجارية في القوانين الوطنية.

المبحث الأول

استثناء شركة الشخص الواحد من ركن تعدد الشركاء

تعتبر شركة الشخص الواحد من الموضوعات المؤثرة على الصعيد الدولي والوطني بشكل عام، وعلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بشكل خاص، حيث إنها تعتبر الإطار الأكثر ملاءمة لهذه المشروعات. وقد عرف المشرع المصري شركة الشخص الواحد بأنها: "شركة يمتلك رأسمالها بالكامل شخص واحد سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً، وذلك بما لا يتعارض مع أغراضها ولا يسأل مؤسس الشركة عن التزاماتها إلا في حدود رأس المال المخصص لها، كما أن الشركة تتخذ اسماً خاصاً لها يستمد من أغراضها أو من اسم مؤسسها و يجب أن يتبع اسمها بما يفيد أنها شركة من شركات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة ويوضع على مركزها الرئيسي وفروعها إن وجدت وفي كافة مكاتبها" ^(٢).

ويتم تأسيسها بإحدى طريقتين: الأولى: التأسيس المباشر كشخص معنوي. الثانية: عن طريق تعديل عقد التأسيس أو التحول نتيجة لأوضاع قانونية معينة ومنها أن تؤول جميع الحصص إلى شريك واحد أو تعديل الكيان القانوني للشركة ^(٣). وتعد الطريقة الثانية من الطرق المثلى للحفاظ على المشروعات التجارية الناجحة والمحافظة عليها من الانهيار الذي له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني داخل الدولة ^(٤)، وفي هذا

(١) لمياء أبو جابر، إفلاس شركة الشخص الواحد، رسالة ماجستير قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤ ص ٢٠.

(٢) مادة ٤ مكرراً من قانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

(٣) لورنس عبيدات، المرجع السابق، ص ١٢٩٥.

(٤) فيصل الشقيرات، شركة الشخص الواحد في قانون الشركات الأردني، بحث مقدم لنقابة المحامين الأردنية، ٢٠١٦، ص ٤٦.

مشار إليه لدى ، لورنس عبيدات، المرجع السابق، ص ١٢٩٩.

الصدد يستلزم الأمر بيان مدى اعتبار الشركة عقدًا أم نظامًا في سياق تقنين شركة الشخص الواحد على النحو الآتي:

أولاً: الشركة نظامًا وليس عقدًا:

النظام القانوني في كلٍّ من: مصر وفرنسا كان قائمًا على ضرورة توافر ركن تعدد الشركاء وذلك استنادًا إلى المادة (٥٠٥) من القانون المدني المصري والمادة (١٨٣٢) من القانون المدني الفرنسي، وهي المواد المتعلقة بتعريف عقد الشركة؛ لذلك لجأ المشرع الفرنسي عند تنظيمه لشركة الشخص الواحد القائمة على فكرة الشخصية المعنوية إلى تعديل نص المادة (١٨٣٢) من القانون المدني واعتبر تعريف الشركة قائمًا على اعتبار الشركة نظامًا وليس عقدًا. وقد قررت المادة ١٨٣٢ مدني فرنسي في فقرتيها الأولى والثانية أن الشركة تنشأ بواسطة اثنين أو أكثر وأن يتم بواسطة عقد أو بتصرف بإرادة منفردة أي شخص واحد وذلك في الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون ١٩٨٥/٧/١١.

تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة الإطار القانوني لشركة الشخص الواحد في فرنسا ، بجانب نظام شركة المساهمة المصغرة الصادرة بالقانون رقم ٩٠١ في ١٩٩٤/١/٣^(١) والمنظمة تشريعياً بموجب القانون التجاري الفرنسي^(٢). وتؤسس هذه الشركة بشخص واحد بواسطة قانون التمويل رقم ١ في يناير ٢٠٠٤ وأجاز المشرع الفرنسي أيضاً إنشاء شركات المهن الحرة ذات الشخص الواحد محدود المسؤولية بالقانون الصادر في ١٩٩٩/٦/٢٣ ثم شركات المساهمة المبسطة ذات الشريك الواحد^(٣).

ثانياً: عجز الفكرة التعاقدية عن تفسير شركة الشخص الواحد:

يرى البعض أن فكرة تعدد الشركاء لم تعد أحد الشروط الجوهرية لتكوين الشركة، بل أصبح من الممكن إنشاء شركة الشخص الواحد، واستمرارها على هذا الشكل، ولم يبق العقد الآلية الوحيدة لتأسيس الشركة واكتسابها الشخصية المعنوية، ويمكن أن يكون للعمل التأسيسي الذي يقوم به شخص واحد القدرة نفسها على إعطائها الشخصية المعنوية^(٤). ويذهب البعض الآخر إلى أن شركة الشخص الواحد نتج عنها إحلال الإرادة

(١) سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية (٢٠٢٢)، ص ٥٤٢ وما بعدها.

(٢) المواد ٢٢٧/١ ل إلى ٢٢٧/٢٠ ل.

(٣) اتبع المنظم السعودي نهج مقارب في شركة المساهمة المبسطة من شخص واحد والشركة المهنية بموجب نظام الشركات الصادر مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.

(٤) إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، شركة الشخص الواحد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص ٥.

المنفردة الصادرة عن شريك واحد محل نية المشاركة التي تلازم مبدأ تعدد الشركاء كونه أحد الشروط الموضوعية الخاصة لعقد الشركة. وقد نصت المادة تنص المادة ٥٠٥ مدني على: " أن الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، لاقتسام ما قد ينشأ معن هذا المشروع من ربح أو من خسارة"^(١). كما أن الفكرة التعاقدية تعجز عن تفسير شركة الشخص الواحد محدود المسؤولية التي تعرفها بعض النظم القانونية^(٢).

ويري اتجاه ثالث في الفقه أن شركة الشخص الواحد تعد الشكل القانوني الجديد الملائم لطبيعة المشروعات الفردية ويمكنها من مباشرة النشاط التجاري في إطار من المسؤولية المحدودة بحيث لا يكون الشريك الوحيد مسؤولاً عن ديون الشركة إلا في حدود القيمة المقدمة منه في رأسمال الشركة و تحفز العديد من المشروعات الفردية الصغيرة التي تعمل في مجال الاقتصاد غير الرسمي للتحويل إلى الاقتصاد الرسمي لكي تستفيد من تحديد المسؤولية التي أتاحها القانون لشركات الشخص الواحد^(٣)، ومن ثم يتضح أن شركة الشخص الواحد تمثل تغيراً ملحوظاً في الشروط الموضوعية الخاصة لعقد الشركة وعلى وجه التحديد شرط تعدد الشركاء ونية المشاركة، ويتضح أيضاً أنها أحد أبرز مظاهر التطور التشريعي لمواكبة قانون الشركات للحقائق الاقتصادية المتطورة لإرساء أسس قانونية جديدة في النظام القانوني للشركات؛ لعدم كفاية المفاهيم فكرة العقد لمسايرة المفاهيم التجارية و الاقتصادية الحديثة حيث إن شركة الشخص الواحد استطاعت التوفيق بين الواقع والقانون ومن خلالها يتمكن الشخص من أن يخضع جزءاً من ذمته المالية إلى مخاطر مشروعة ويستبعد أمواله الشخصية الأخرى من ملاحقة دائني الشركة^(٤).

(١) ركن تعدد الشركاء أمر ضروري لعقد الشركة، حتى يترتب على عقد الشركة نشوء الشخص المعنوي الجديد، وهو الشركة، وعلى ذلك لا يجوز لفرد واحد أن يخصص جزء من ذمته لمشروع معين بحيث تكون عناصر ذمته الأخرى في مأمن من رجوع دائني هذا المشروع عليها لمنافاة ذلك لمبدأ وحدة الذمة المالية الذي اعتنقه المشروع المصري ونص عليه صراحة في المادة ٢٣٤ من التقنين المدني بقوله: " أموال المدين جميعاً ضامنة للوفاء بديونه".

راجع، محمد العربي، المرجع السابق، ص ٢٦، ومابعداها.

(٢) محمد العربي، المرجع السابق، ص ٩.

(٣) شركة الشخص الواحد تتميز بميزة رئيسية وهي المسؤولية المحدودة للمالك بواقع رأس مال الشركة دون باقي عناصر ذمته المالية، اللهم إلا في استثناءات محدودة، لذلك في حال وجود نقص تشريعي تستمد الشركة أحكامها من القواعد المنظمة للشركة ذات المسؤولية المحدودة. راجع، أحمد شعله، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٤) إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، المرجع السابق، ص ٦.

والواقع أن نظام المشروع الفردي محدود المسؤولية، نظام لا بأس به سواء للدول المتقدمة أو النامية ، حيث إن المشروعات الصغيرة يفضل الشخص القيام بالعمل التجاري بمفرده مع تحديد مسؤوليته في الوقت ذاته كما أن الغير لن يضار بمثل هذا النظام لأنه يعلم مسبقاً بكافة المعلومات الخاص بالمشروع التجاري وحدود المسؤولية ومقدار رأس المال ^(١). وفي رأينا تعد شركة الشخص الواحد استثناء من النظام القانوني للشركات لعدم موائمتها للأركان الموضوعية الخاصة لعقد الشركة حيث إن الفكرة التعاقدية تعجز عن تفسيرها لكنها في نفس الوقت تشجع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الدخول إلى الاقتصاد الرسمي ، والأمر اللافت للنظر إذا كانت شركة الشخص الواحد تم ابتكارها لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي فلماذا نصت القوانين الوطنية على جواز تأسيسها من قبل الأشخاص الاعتبارية؟ حيث أن المتابع لإجراءات تأسيس الشركات يلاحظ تحول كثير من الشركات إلى شركة شخص واحد، بحجة الحفاظ على المشروع التجاري من الانهيار، ولا يفوتنا أن ننوه بصعوبة التسليم بفكرة طمس ركن تعدد الشركاء من أجل تحول الشركات أو تأسيسها من قبل شخص اعتباري.

المبحث الثاني

توسيع آلية دعم المشروعات التجارية في القوانين الوطنية

تمهيد وتقسيم:

يعتبر من أهم معوقات تأسيس المشروعات التجارية القيد بالسجل التجاري، والحصول على التمويل ^(٢)، والكثير من المشروعات تفضل العمل بصورة غير رسمية بالرغم من أن الطابع غير الرسمي يحرمها من مزايا الحصول على قروض ؛ مما يحد من إمكانية نموها ^(٣)، وقد جاءت جمهورية مصر متأخرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي في المرتبة ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة ^(٤). وعلى ذلك، رأينا تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

(١) سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص ٥٣٨، وما بعدها.

(٢) <https://blogs.worldbank.org/psd/back-basics-company-law-101-startups>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(٣) يأتي في مقدمة سبل دعم مؤشر التنافسية (GCI): جودة الإطار القانوني.

Methodology and Computation of the Global Competitiveness Index 2017–2018.p307

TheGlobalCompetitivenessReport2017–2018AppendixA.pdf (weforum.org)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

Comparing Business Regulation in, World Bank group.p4.

(٤)

المطلب الأول: النظام القانوني المصري ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

المطلب الثاني: نظام الشركات السعودي ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

المطلب الأول

النظام القانوني المصري ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يعتبر دعم المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ركيزة أساسية للتبادل التجاري والنمو؛ لذلك يستلزم السياق إلقاء الضوء على التشريعات التي قدمت سبل الدعم لهذه المشروعات على النحو الآتي:

١. مواجهة الآليات غير الرسمية لتمويل أنشطة التمويل متناهي الصغر:

ينظم القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ نشاط التمويل متناهي الصغر^(١)، ثم صدر القانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر^(٢). ونص في المادة الأولى على: " أن يستبدل مسمى قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بمسمى قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، كما تستبدل عبارة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر « بعبارة التمويل متناهي الصغر أينما وردت في القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر أو في أي قانون آخر". ليصبح قانوناً منظماً لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة. وعرفت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون نفسه تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: " بأنه كل تمويل لأغراض اقتصادية، إنتاجية أو خدمية أو تجارية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المبينة بقانون تنمية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المشار إليه على ألا يتجاوز قيمة تمويل المشروع متناهي الصغر عن مائتي ألف جنيه مصري وذلك للمشروع الواحد.

<https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/75ea67f9-4bcb-5766-ada6-6963a992d64c/content>.

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٤٦ (تابع) في ١٣/١١/٢٠١٤.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٤١ (مكرر) في ١١/١٠/٢٠٢٠.

ويجوز للهيئة زيادة الحد الأقصى لتمويل المشروع متناهي الصغر بما لا يجاوز (١٠%) سنوياً وفقاً للظروف الاقتصادية". ومن ثم فقد تم تعديل المسمى للتقرير الدوري المنشور عن الهيئة ليصبح نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر اعتباراً من تقرير الربع الثالث لعام ٢٠٢٠، على أن يتم إضافة مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في القطاع المالي غير المصرفي. ويهدف التعديل الأخير إلى مواجهة الآليات غير الرسمية لتمويل المشروعات التجارية متناهية الصغر، خارج القطاع المصرفي كما يهدف القانون لحوكمة هذا النشاط، حيث يضع تنظيمًا قانونيًا متكاملًا يؤكد خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويشمل قواعد وضوابط مزولة الشركات لتلك الأنشطة^(١).

٢. إجراءات ميسرة للقيد في السجل التجاري ووقف الدعاوى والمطالبات الضريبية:

يمنح قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لهذه المشروعات مجموعة من الحوافز^(٢)، حيث أفرد القانون الباب السادس لتوفيق أوضاع هذه المشروعات في مجال الاقتصاد غير الرسمي؛ لذلك تضمنت المادة ٧٩ من القانون نفسه إجراءات ميسرة للقيد في السجل التجاري والإعفاء من بعض القواعد وإجراءات القيد الواردة في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري وذلك خلال مدة الترخيص المؤقت. كما تم منح ميزة أخرى لتلك المشروعات بوقف الدعاوى الجنائية عند توفيق أوضاعها، بموجب المادة (٨٠) والتي نصت على: أن توقف الدعاوى الجنائية للمخالفات المقامة ضد مشروعات الاقتصاد غير الرسمي، بشأن الجرائم الواردة في التشريعات ذات الصلة المتعلقة بتوفيق أوضاع هذه المشروعات، وذلك فور حصولها على الترخيص المؤقت، ويوقف تنفيذ العقوبات الجنائية الأصلية والتبعية والتكميلية الصادرة فيها، وذلك خلال مدة سريان الترخيص المؤقت وتنقضي الدعاوى والعقوبات المشار إليها حال قيام هذه المشروعات بتوفيق أوضاعها.

وقضت المادة (٨١) بأن توقف كافة المطالبات الضريبية والحجوزات الإدارية ذات الصلة بالنسبة للمشروعات الحاصلة على ترخيص مؤقت وفقاً لأحكام هذا الباب، وذلك إلى حين تسوية مديونيتها الضريبية وفقاً لأحكام القانون. كما لا تجيز أحكام هذه المواد للجهات المختصة إيقاف الترخيص المؤقت الصادر لهذه المشروعات أو إلغائه أو غلق المنشأة إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

(١) المادة ٧/أ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ مكرر (و) في ١٥/٧/٢٠٢٠.

وحددت المادة (٨٤) رسوماً مقابل استخراج الترخيص المؤقت وهي عشرة آلاف جنيه للمشروعات المتوسطة وخمسة آلاف جنيه للمشروعات الصغيرة وألف جنيه للمشروعات متناهية الصغر ونص القانون على عدم المحاسبة الضريبية لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تقدمت بطلب الحصول على ترخيص مؤقت لتوفيق أوضاعها عن السنوات السابقة على تاريخ تقديم هذا الطلب.

٣. تخطيط إجراءات تنفيذ العقود والمعاملة العادلة:

يهدف قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨^(١) ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٩^(٢) إلى تخطيط إجراءات تنفيذ العقود وتعزيز مبادي الحوكمة وتوفير معاملة عادلة للمتعاملين من مجتمع الأعمال مع الجهات الإدارية، وتهيئة المناخ للشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر للمنافسة فيما يتم طرحه من عمليات التعاقد وتوفير معاملة عادلة للمتعاملين من مجتمع الأعمال مع الجهات الإدارية^(٣). وفي نفس الوقت يجب على الجهة الإدارية إتاحة نسبة لا تقل عن ٢٠% من قيمة احتياجاتها السنوية للتعاقد مع تلك المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر^(٤).

٤. الإعفاء من نصف التأمين الابتدائي والنهائي:

يعفي القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية^(٥) المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من نصف التأمين الابتدائي، ومن نصف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري وصدور شهادة استيفاء منتج، على ألا يسري هذا الإعفاء على ما يُستجد من تعاقدات عند إخلال هذه المشروعات بشروط التعاقد أو بأحكام هذا القانون، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية^(٦).

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٣٩ مكرر (د) في ٢٠١٨/١٠/٣.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٢٤٤ تابع (ب) في ٢٠١٩/١٠/٣١.

(٣) راجع المادة (١/٢) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

راجع، المبادئ الحاكمة للتعاقد في الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٩.

(٤) المادة (٧٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

(٥) الجريدة الرسمية، العدد ٣ (مكرر) في ٢٠١٥/١/١٧.

(٦) المادة (٧) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية.

٥. دعم نشاط التمويل متناهي الصغر:

أصدرت هيئة الرقابة المالية أول رخصة لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفق صيغ إسلامية من أجل إضافة آلية جديدة لآليات التمويل القائمة من حيث ابتكارها لصيغة "الوكالة بالاستثمار"، والتي تعرف بأنها عقد يفوض بمقتضاه شخص آخر في استثمار مبلغ من المال مملوك لصالح الموكل مقابل أجر محدد بمبلغ مقطوع أو نسبة من المال المستثمر. ومنحت الهيئة إحدى الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر لتلبية احتياجات أصحاب المشروعات متناهية الصغر من تمويل الأصول الرأسمالية البسيطة التي تساعد على بدء الأنشطة الجديدة أو التوسع بها وذلك إعمالاً للقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ والخاص بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، والذي أتاح تقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر من طرف شركات التمويل والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر^(١).

على ضوء ما سبق يظهر أن النظام القانوني المصري قدم العديد من المميزات إلى المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، يأتي على رأسها تسير إجراءات القيد في السجل التجاري، وتعزيز مبادئ الحوكمة، ووقف الدعاوى الجنائية ضد مشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تقدمت بطلب توفيق أوضاعها مروراً بوجوب التعاقد مع هذا المشروعات بنسبة لا تقل عن ٢٠ % من قيمة الاحتياجات السنوية للتعاقد والإعفاء من قيمة ٥٠ % التأمين الابتدائي والنهائي للمنتجات المستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري.

المطلب الثاني**نظام الشركات السعودي ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر**

نص المشرع السعودي في نظام الشركات السعودي الجديد^(٢) وتحديداً في المادة ١٩ باستثناء الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر من شرط تعيين مراجع الحسابات الوارد في ١٨ من النظام نفسه، وفقاً للضوابط الآتية: "١- لا يسري على الشركة متناهية الصغر والصغيرة الحكم المتعلق بالزامية تعيين مراجع الحسابات الوارد في المادة (١٨)، ماعدا الشركة متناهية الصغر والصغيرة التي يتوافر فيها ست حالات:

^(١) https://fra.gov.eg/fra_news

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

^(٢) صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٣٢ وتاريخ ١٢/١/١٤٤٣ هـ الموافق ٣٠/٦/٢٠٢٢.

الأولى: أن ينص عقد تأسيسها أو نظامها الأساس على ذلك. **الثانية:** المدرجة في السوق المالية. **الثالثة:** التي تصدر أدوات دين أو صكوكًا تمويلية متداولة أو أسهمًا ممتازة أو أسهمًا قابلة للاسترداد. **الرابعة:** التي يلزم فيها تعيين مراجع حسابات وفقًا للأنظمة ذات العلاقة. **الخامسة:** الشركات الأجنبية. **السادسة:** التي تمتلك شركة أخرى أو تكون تابعة لشركة أخرى إلا في حال انطباق وصف الشركة متناهية الصغر أو الصغيرة على هذه الشركات.

ويشترط لسريان الحكم الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة أن ينطبق على الشركة وصفها بأنها شركة متناهية الصغر أو صغيرة خلال السنة المالية الأولى من قيدها لدى السجل التجاري، أو خلال سنتين ماليتين متتاليتين. ويجوز لشريك أو مساهم أو أكثر في الشركة، التي يسري عليها ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، الذين يمثلون (١٠%) على الأقل من حصصها أو أسهمها التي لها حقوق تصويت، أن يطلبوا كتابة من الشركة تعيين مراجع حسابات وفقًا للضوابط التي تحددها اللوائح.

وجدير بالذكر في ذات السياق أن المنظم السعودي لم يكتفي باستثناء الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر من شرط تعيين مراجع الحسابات وألحق بها شركة التضامن إذا كان جميع الشركاء فيها أشخاصًا اعتباريين متخذين أي شكل من أشكال الشركات غير شركة التضامن. **ويتبين** مما سبق أن المنظم السعودي استثنى المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر من وجوب تعيين مراجع الحسابات وفقًا للضوابط سالفه الذكر.

الباب الثاني

الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر

تمهيد وتقسيم:

تطوير الأدوات القانونية لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر يعتبر جزءاً أساسياً من جهود تشجيع الأعمال التجارية، وتتضمن هذه الأدوات مجموعة من التشريعات والآليات التي تهدف إلى توفير الدعم والحماية للشركات المتعثرة. ويعتبر النظام القانوني للإفلاس أداة بالغة الأهمية لأصحاب المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وذلك من أجل إعادة تأهيل المتعثر منها^(١). كما يعتبر تمويل الأفكار ورهن الأموال المنقولة من الأدوات القانونية الحديثة لاستمرار المشروع التجاري وإنقاذه من التعثر.

لذلك رأينا تقسيم هذا الباب على النحو الآتي:

الفصل الأول: إعادة هيكلة المشروعات التجارية.

الفصل الثاني: التمويل القائم على المشاركة الجماعية، واستخدام الأصول المنقولة كضمان.

الفصل الأول

إعادة هيكلة المشروعات التجارية

تمهيد وتقسيم:

يمكن معالجة الأطر القانونية المرتبطة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر^(٢)؛ من خلال النظم القانونية ذات العلاقة لإعادة هيكلة المتعثر منها^(٣)، لتأثير النظام القانوني على المخرجات الاقتصادية، ومن ثم يتعين تهيئة البيئة القانونية للتخصيص الأمثل للموارد وزيادة الإنتاجية وتحسين السلوك الاقتصادي، حيث إن التشريع أداة للمجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وانطلاقاً من هذا الأساس شهدت فلسفة

Janis P. Sarra, Op, Cit,p.12.

(١)

Active with middle east and north African –Arabic published 2018–84

(٢)

(٣) المشروعات التجارية المتعثرة تفضل اللجوء إلى الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي بدلاً من اللجوء إلى الفصل السابع من قانون الإفلاس الخاص بالتصفية المباشرة للمشروع. ويرجع ذلك إلى أن الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي يساعد المشروعات التجارية المتعثرة على الاستمرار في العمل والسيطرة على إجراءات الإفلاس، ولأنه يتضمن نظام يساعد على إعادة هيكلة المشروع والانتقال من مرحلة التعثر إلى مرحلة الربحية.

راجع، أحمد السيد، آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقاً للقانونين المصري والإماراتي "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٠، العدد ٧٤، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٤٣١، ومابعدها.

المشرع المصري واتجاهاته تطوراً ملحوظاً لإنقاذ المشروعات التجارية المتعثرة، وتوقي شهر الإفلاس، من أجل توليد التدفقات النقدية^(١). لذلك، رأينا تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: نظرة تاريخية على الإفلاس وإعادة الهيكلة.

المبحث الثاني: ضوابط إعادة الهيكلة في النظام القانوني المصري.

المبحث الأول

نظرة تاريخية على الإفلاس وإعادة الهيكلة

نظام الإفلاس القديم يرجع إلى عصور لم تكن تسودها الأفكار الديمقراطية السائدة في هذه العصور، لذلك يحمل في بعض ثناياه، طابع الانتقام من المدين المُفلس، وشهد النصف الأخير من القرن التاسع تطوراً في النظرة السائدة في دول اقتصاد السوق للتعثر المالي باعتبارها أمر طبيعي ومتوقع نتيجة للعمل بأي نشاط اقتصادي، ومن ثم تغيرت نظرة المشرع فبدلاً من النظر إلى معاقبة المدين أصبحت تعني بمساعدته على الخروج من عثرته. وفي فرنسا: صدر قانون ٢٠ مايو ١٩٥٥ المتعلق بالإفلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار، وألغى هذا القانون جميع المواد المتعلقة بالإفلاس في التقنين التجاري الصادر عام ١٨٠٧، وأقام نظاماً للتجار المتعثرين يقوم على مبدئين الأول: أن نظام التسوية القضائية هو الأصل بالنسبة للتاجر المتوقف عن ديونه. الثاني: تطبيق نظام الإفلاس على التجار سيء النية أو العاجزين عن الاستمرار في تجارتهم. ثم ألغى هذا القانون واستبدال به القانون الصادر في ١٣/٧/١٩٦٧، الخاصة بالتسوية القضائية وتصفية الأموال، والذي مد أحكامه إلى جميع التجار والأشخاص المعنوية الخاصة بغض النظر عن النشاط الذي تقوم به. وتم تعديل نظام الإفلاس في فرنسا على أثر الحكم الاشتراكي بصور قانون رقم ٩٨/١٩٨٥ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٥ في شأن تقويم المشروعات وتصفياتها القضائية، ويهدف هذا القانون إلى إبقاء المشروعات والحفاظ عليها لأسباب اقتصادية واجتماعية؛ من خلال قيام المدين بتقديم خطة لاستثمار المشروع وموافقة دائنيه على تسوية ديونه.

ويمكن بيع المشروع في محاولة لاستمرار نشاطه حماية للاقتصاد القومي وفي حالة العجز عن إنقاذ المشروع تتم تصفيته بحكم قضائي وتسقط آجال الديون وترفع يد المديون عن إدارة أمواله أو التصرف فيها ويعين

(١) رشا أبو الغيط، إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقي شهر الإفلاس وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم

إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد ٦، عدد

(٢)، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٥.

مصفي لإدارة مصالح الدائنين. ومن مزايا قانون ١٩٨٥/١/٢٥ أنه أجاز للمحكمة أن تأمر باستمرار نشاط المشروع رغم الحكم بتصفيته إذا كان ذلك في مصلحة لسداد ديون الدائنين كما أخذ بنظام مساواة جميع الدائنين دون النظر إلى ضماناتهم. وقد صدر هذا القانون على أثر عدم فعالية آلية مراقبة المشروع التي تتم على أساس الإجراءات الوقائية لمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات ومحاولة إنقاذها ماليًا من خلال مراجعة ميزانية المشروع ومراقبتها والتداول فيها بين كل من أجهزة الدولة الرقابية وأجهزة المشرع الرقابية والمنصوص عليه في القانون رقم ١٩٨٤/١٤٨. وصدر قانون رقم ٢٠٠٥/٨٤٥ في ٢٦/٧/٢٠٠٥ والذي بدأ تنفيذه اعتبارًا من ١/١/٢٠٠٦ معدلًا بعض مواد قانون التجارة رقم ٢٠٠٠/٩١٦ الصادر في ١٩/٩/٢٠٠٠ في شأن المشروعات المتعثرة. وجدير بالذكر أن الشركات المهنية الفرنسية منذ صدور قانون ١٩٩٠/١٢/٣١ والمعدل بقانون ٢٠٠١/١٢/١١ أصبح يحق لأصحاب المهن الحرة ممارسة أنشطتها في شكل شركة أموال (مساهمة أو مسئولية محدودة أو توصية بالأسهم)، والذي يأخذ بنظام التسوية الودية والتقييم القضائي شأنه شأن الشركات تجارية الغرض^(١). وعلى صعيد النظام القانوني المصري، فقد خلت نصوصه من أي تنظيم قانوني للشركات المهنية واكتفى بالقواعد الخاصة بالشركة المنصوص عليها في القانون المدني في المواد من (٥٠٥) إلى (٥٣٧).

بينما في مصر فقد نقل المشرع في تقنين التجارة الملغي، قواعد الإفلاس الواردة في التقنين الفرنسي الصادر في عام ١٨٠٧ بعد تعديلها بالقانون الصادر في عام ١٨٣٨ ثم أدخل بعد ذلك نظام الصلح الوافي بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ واستمر العمل بهذه القواعد حتى صدور قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م. وقد خصص المشرع المصري الباب الخامس من قانون التجارة لنظام الإفلاس والصلح الوافي ولا يوجد سوى اختلافات بسيطة عن تلك التي كان يحتويها قانون التجارة القديم، ولم يغير موقفه من اعتبار الإفلاس جريمة، وتختلف عن التطور الذي شهدته النظم القانونية الدولية، وعلى أثر تعرض قانون الإفلاس المصري للعديد من انتقادات الفقهاء والجهات المانحة، وذلك بعد تأخر ترتيب مصر في الدول الأكثر جذبًا للاستثمار واتجاه الدولة ورغبتها في تحسين مناخ الاستثمار في مصر، فقد استحدث المشرع المصري في محاولة منه لتطبيق الطرق الحديثة في إنقاذ المشروعات من عثرتها وتحقيق مرونة أحكام الإفلاس وتنظيمات جديدًا وهو هيكل المشروعات التي تعاني من الصعوبات المالية^(٢). ومن ثم تم تعديل قانون الإفلاس ليحل محله قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ ليتيح آليات جديدة تعاون المدين على الخروج من عثرته والمحافظة على

(١) سميحة القليوبي، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس، المرجع السابق، ص ١١.

(٢) سميحة القليوبي، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس، دار الأهرام للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢، ص ١٢.

المشروعات التجارية دون تصفيتها^(١). ومن ثم أصبح المواد من ٥٥٠ إلى ٧٧٢ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ملغاة والتي كانت تتناول بالتنظيم الإفلاس والصلح الوافي. ويأتي قانون إعادة الهيكلة في ٢٦٢ مادة موزعة على أربعة أبواب.

المبحث الثاني

ضوابط إعادة الهيكلة في النظام القانوني المصري

تمهيد وتقسيم:

تعتبر إعادة الهيكلة، الآلية التي تهدف إلى مساعدة التاجر المتعثر على الخروج من اضطرابه المالي والإداري، وفي ذات الوقت تشجعه على معالجة أزمته في مرحلة مبكرة، مما يساهم في استمرار المشروع التجاري، من خلال خطة إعادة الهيكلة التي يقدمها المدين بالتعاون مع قاضي الإفلاس، أو لجنة إعادة الهيكلة، إذا ما رأى القاضي لها مقتضى، وفي هذا الصدد يتعين تناول التساؤل الآتي: ما هو دور إعادة الهيكلة في إنقاذ المشروعات التجارية من التعثر؟ لذلك رأينا تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: شروط طلب إعادة الهيكلة.

المطلب الثاني: شروط تصويب الهيكل المالي للمنشأة.

المطلب الثالث: إعادة الهيكلة بين التوازن المأمول وأوجه القصور.

المطلب الأول

شروط طلب إعادة الهيكلة

اتجهت التشريعات الحديثة للأخذ بنظم تساعد على إنقاذ المشروعات المتعثرة، وفي نفس الوقت تكفل حماية ملائمة للدائنين، بعد أن أظهرت العديد من التقارير التي أصدرها البنك الدولي، ضعف آليات الإفلاس، في القانون المصري وقد أسفر التطور التشريعي صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، بشأن إعادة الهيكلة والصلح الوافي من الإفلاس والذي استحدث فيه آلية جديدة للمساهمة في إنقاذ المشروعات والتي تتمثل في إعادة الهيكلة. وقد عرفت المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢١^(٢) إعادة الهيكلة بأنها الإجراءات التي تساعد التاجر على الخروج من مرحلة الاضطراب المالي والإداري. وتهدف إلى تنظيم أعمال التاجر المالية والإدارية وسداد ديونه. وقد حدد المشرع المصري في

(١) محمد العريني، محمد عبد العال، القانون التجاري، العقود التجارية، طبقاً لقانون الإفلاس الجديد، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢١، ص ١٠.

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (و) في ٢٨/٤/٢٠٢١.

القانون نفسه عدة طرق لمواجهة تعثر المدين وهي إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس، ومن ثم يقوم أطراف النزاع باختيار أحد هذه الطرق، وفي نفس الوقت سمح باللجوء إلي إعادة الهيكلة أثناء نظر طلب الإفلاس^(١)؛ ونتيجة لذلك حدد المشرع المصري شروط إعادة الهيكلة على التفصيل التالي:

الشرط الأول: توافر صفة التاجر:

تنص المادة الأولى من قانون إصدار قانون إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ بـسريان أحكامه على التجار وفقاً للتعريف الوارد بالمادة العاشرة من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩، التي حددت من تتوافر فيه الشروط التي تكسب الشخص صفة التاجر وهي: ١- كل من يزاول على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه عملاً تجارياً. ٢- كل شركة تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالشركات أياً كان الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله. وقد استتنت المادة الأولى من قانون إصدار القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ شركات المحاصة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام من الخضوع لأحكام هذا القانون؛ لذلك لا تقبل طلبات إعادة الهيكلة أو الصلح الوافي أو الإفلاس إذا اتصلت بأحد الشركات المذكورة. وفي نفس الوقت لا يقبل طلب إعادة الهيكلة من كل تاجر فقد اشترط القانون في المادة (١٥) من القانون نفسه شرطين: الأول: ألا يقل رأس ماله عن مليون جنيه. الثاني: أن يكون زاول التجارة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب.

ويعتبر الشرط الأول بمثابة عائق رئيسي أمام المشروعات الصغيرة من الاستفادة من إعادة الهيكلة وبذلك لن يكون أمامها سوى الصلح الوادي أو الصلح الوافي. وفيما يتعلق بالشرط الثاني فقد حرص المشرع علي أن تتضمن شروط قبول طلب إعادة الهيكلة أن يكون التاجر قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين علي تقديمه طلبه، ويثبت ذلك من خلال شهادة يرفق بالطلب مقدمه من الغرفة التجارية المقيد بها التاجر تفيد مزاولته التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين علي تقديم طلب إعادة الهيكلة، وذلك لكي يتحقق الهدف من إعادة الهيكلة وهو مساعدة التاجر علي خروجه من مرحلة الاضطراب المالي والإداري وحماية المنشأة من الإفلاس^(٢)، ومن ثم فإن الهدف من إعادة الهيكلة يتسق مع المنشأة التي باشرت أعمالها

(١) المادة ١٦٣ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بخصوص تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي من الإفلاس.

(٢) يرى البعض أن تعريف الاضطراب المالي والإداري يوحي أن الاضطراب الإداري قد يصبح سبباً للتوقف عن الدفع الموجب لشهر الإفلاس وأن استخدام واو العطف يوحي بأنه لم يعد يكفي أن يكون التوقف عن الدفع ناشئاً عن اضطراب مالي وإنما يجب أن يصاحب هذا الاضطراب اضطراب إداري، وبالرجوع إلى أحكام قانون إعادة الهيكلة بشأن التوقف عن الدفع تجد أنها لا تجعل من مناط التوقف عن الدفع الموجب لشهر إفلاس المدين سوى اضطراب أعمال التاجر وفقاً للمادة ١/٧٥، حيث إن اتخاذ بعض التدابير المالية يتطلب إدخال تعديل على الهيكل الإداري لمشروع التاجر ومثال ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلية، وخفض الخارجية، لذلك يتطلب القانون بشأن إجراءات إعادة الهيكلة أن تهدف إلى وضع خطة لإعادة تنظيم أعمال التاجر المالية والإدارية وفقاً للمادة ١٨.

التجارية لمدة سنتين متصلتين، ولكن قد يستبعد هذا الشرط المشروعات التي ماتزال في بداياتها^(١).

الشرط الثاني: عدم خضوع الشركة للتصفية:

يجوز تقديم طلب إعادة الهيئة من كل شركة بشرط ألا تكون في دور التصفية ؛ حيث تقضي المادة ١٣٧ من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بأنه : " تعتبر كل شركة بعد حلها في حالة تصفية "، وتتص المادة (١٣٨) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بأنه : " تحتفظ الشركة خلال التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية "ومن ثم فإن المشرع في المادة ١٥ من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ قد أوجب لقبول طلب إعادة الهيكلة ألا تكون الشركة في دور التصفية حيث تنتهي الغاية المستهدفة منهما وهي مساعدة المشروع للخروج من اضطرابه المالي والإداري التي تتعارض مع فكرة التصفية، ويصبح من غير الجائز قانوناً إعادة الهيكلة للشركة في مرحلة التصفية قد انقضت يتفق هذا الحكم مع ما تضمنه.

الشرط الثالث: عدم ارتكاب غشاً:

نصت المادة ١٥ من قانون إعادة الهيكلة على أن لكل تاجر لا يقل رأس ماله عن مليون جنيه وزاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب ولم يرتكب غشاً أن يطلب إعادة الهيكلة. بمعنى أن يكون قد اضطربت أعماله إما لظروف لم يكن استطاعته دفعها أو توقعها وإما نتيجة لخطأ منه بشرطين الأول: أن يكون حسن النية. الثاني: ألا يكون خطأ جسيماً. ومن أمثلة الخطأ: المبالغة في المصروفات الشخصية ومن أمثلة الغش: محاولة إخفاء أمواله للإضرار بالدائنين. وقد استلزم المشرع لقبول طلب إعادة الهيكلة ألا يكون التاجر قد ارتكب غشاً ، فإذا كان التطور في نظم التجارة والصناعة وحدثت أزمات مالية واقتصادية قد تؤدي إلى تعثر التاجر عن دفع ديونه رغم حرصه لأسباب قد يصعب عليه توقعها أو تفادى آثارها مما دفع المشرع إلى الأخذ بنظام إعادة الهيكلة لتمكين التاجر حسن النية من تجنب شهر إفلاسه، ومن ثم فإن حسن النية لا يتفق وارتكاب التاجر المتعثر لوقائع غش لتضليل دائنيه أو مدينه أو المتعاملين معه، ولم يتضمن النص التشريعي تحديد تصرفات معينة تدرج تحت مفهوم الغش، وترك لقاضي الإفلاس السلطة التقديرية لتحديد ذلك.

راجع، هاني دويدار ، التعليق على القانون المصري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون إعادة الهيكلة والصلح والوفاق والإفلاس، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، المجلد ١، العدد، يناير ٢٠١٩، ص ٢٤.
(١) يرى البعض أن وهذه المشروعات كثيراً ما تنقذ إلى الخبرات الإدارية وهو ما قد يعرضها للتعثر ومن الأفضل أن يتم مد يد المساعدة لهذه المشروعات ومنحها فرصة لتسوية ديونها.

راجع، محمد العريني، محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٣، وما بعدها.

الشرط الرابع: وجود اضطراب مالي:

المشرع لم ينص صراحة على هذا الشرط إلا إنه يستفاد من نص المادتان: (١)، (١٩) فالمادة (١) تعرف إعادة الهيكلة بأنها " الإجراءات التي تساعد التاجر على الخروج من مرحلة الاضطراب المالي والإداري كما تنص المادة (١٩) على أن يقدم طلب إعادة الهيكلة مبيناً فيه أسباب الاضطراب المالي وتاريخ نشأته وما اتخذ من شأنه في إجراءات لتجنب حدوثه أو معالجة آثاره وما يراه من إجراءات لازمة للخروج منه. لذلك يجب أن يثبت المدين أن هناك تعثرًا ماليًا، ويكتفى أن يكون التعثر متوقع الحدوث ولا يشترط الانتظار حتى يصل الاضطراب المالي لمرحلة العجز المالي وتقدير هذه المسألة من المسائل التي يستقل بها قاضي الإفلاس. ولعل من المفيد في هذا الصدد التأكيد على أن الهدف من اللجوء إلى نظام إعادة الهيكلة هو الخروج من مرحلة الاضطراب المالي، ولا يشترط لتقديم طلب إعادة الهيكلة أن يكون التاجر متوقعًا عن الدفع، ويكفي نشوء، حالة الاضطراب المالي، بموجب المادة ٢/١٧ من القانون نفسه التي نصت على: وقف طلب شهر إفلاس أو على طلب على صلح وافي^(١) منه إلى أن يتم البت في طلب إعادة الهيكلة.

الشرط الخامس: ألا يكون صدر حكم بشهر إفلاس أو افتتاح إجراءات الصلح الوافي من الإفلاس:

نظم القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ الأحكام المنظمة لإعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس، وقد ألتزم لقبول طلب إعادة الهيكلة ألا يكون قد صدر حكم بشهر إفلاس التاجر مقدم الطلب أو تم افتتاح إجراءات الصلح الوافي من الإفلاس^(٢)، وكذلك لا يجوز أثناء تنفيذ إعادة الهيكلة أن يطلب صلح وافي من الإفلاس أو تقديم طلب شهر إفلاس^(٣)، وقد راعى المشرع التدرج وعدم التداخل في وسائل فض منازعات تعثر التجار، وذلك بعدم جواز الجمع بين أي وسيلة من الوسائل الثلاثة التي نظمها وهي إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس.

(١) التكييف القانوني السليم لإعادة الهيكلة هو اعتبارها اتفاق ودي خاص بين المدين ودائنيه بمساعدة قاضي الإفلاس، ولجنة إعادة الهيكلة. وينبغي عدم الغلط بين إعادة الهيكلة والصلح الوافي حيث إن الأول إجراء وسط بين الصلح الوادي الذي هو اتفاق خاص خارج المحكمة ولا يتم إلا بإجماع الدائنين وبين الصلح الوافي من الإفلاس والذي يتطلب إشراف وتدخل القاضي كما هو الحال في إعادة الهيكلة إلا أنه يختلف عنها في الآثار. فالصلح الوافي ملزم لكل الدائنين، سواء من وافق أو من لم يوافق بعكس إعادة الهيكلة التي تكون ملزمة فقط للموقعين على الخطة.

راجع، محمد العريني، محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بخصوص تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي من الإفلاس.

(٣) المادة ٣٣ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بخصوص تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي من الإفلاس.

المطلب الثاني

شروط تصويب الهيكل المالي للمنشأة

تضمنت المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بيان الطرق التي يمكن اتباعها لوضع خطة إعادة تنظيم أعمال التاجر المالية وكيفية خروجه من مرحلة الاضطراب المالي، وهذه الطرق وردت على سبيل المثال وليس الحصر؛ حيث أنه يمكن للجنة تضمين خطتها لإعادة الهيكلة آليات وطرق أخرى تسهم في تصويب الهيكل المالي للمنشأة، وسنبين ذلك وفقاً للتفصيل التالي:

١. إعادة تقييم الأصول:

يتم إعادة تقييم الأصول المملوكة للمنشأة بحيث تصبح قيمة الأصول بعد إعادة التقييم مساوية للقيمة العادلة لتلك الأصول في تاريخ إعادة التقييم، وتتمثل تلك القيمة العادلة في قيمتها السوقية الحالية وقت التقييم، ويجب أن يتم تحديد هذه القيمة العادلة بمعرفة خبراء مستقلين ومتخصصين في التقييم والتأمين. وتشمل الأصول جميع الأموال الموجودة فعلاً وهي الأموال التي تنطبق بها الدفاتر والسجلات والحسابات الخاصة بالشركة وتوجد فعلاً في حيازة المدين، سواء كانت موجودة بين يديه فعلياً، أو كانت موجودة تحت يد الغير في صورته حيازة عرضية تخول له أن يتخذ إجراءات المحافظة عليها. ويجب أن تتم عملية إعادة تقييم الأصول لجميع الأصول المملوكة للمنشأة في نفس الوقت حتى يمكن تجنب التقييم الانتقائي، وما يترتب عليه من تقييم الأصول بأسس مختلفة. وإذا أسفرت عملية إعادة تقييم الأصول عن زيادة قيمة الأصول يتم إضافة هذه الزيادة إلى حقوق الملكية تحت مسمى "فائض إعادة التقييم"، وفي حالة انخفاض قيمة الأصل بعد إعادة التقييم يتم إثبات هذا الانخفاض كمصروف.

٢. إعادة هيكلة الديون ومنها ديون الدولة:

يقصد بعملية إعادة هيكلة الديون أو إعادة جدولة الديون، بأنها عملية تتم من خلال التفاوض بشأن كل أو بعض القروض القائمة التي يواجه مدين صعوبة في سدها وتشمل تأجيل سداد الفوائد وأصل الدين من خلال زيادة الوقت الذي يتعين على الشركة خلاله سداد تلك الالتزامات، كما تشمل خفض الأسعار المدفوعة، أو التسامح في بعض الديون من قبل الدائنين، ويتم ذلك من خلال إعادة تنظيم الالتزامات وتقليل عبء الديون على الشركة، وذلك من خلال التفاوض مع دائني الشركة، بما يسمح لها بزيادة قدرتها على الوفاء بالالتزامات ولا شك أن الديون الخاصة بالدولة يكون لها الأولوية بين الديون الواجبة السداد، ويمكن

من خلال اتباع الإجراءات القانونية إعادة جدولتها بما يزيد من قدرة الشركة على الوفاء بها، ومنها :
الضرائب ^(١).

٣. زيادة رأس المال:

من آليات إعادة الهيكلة المالية زيادة رأس المال ^(٢)، حيث تؤدي تلك الزيادة إلى زيادة حقوق الملكية، وتوفير السيولة النقدية التي تسهم في سداد الديون واستمرار نشاط المنشأة وعند اللجوء إلى إعادة الهيكلة لابد من تقدير الجدوى من استمرار المشروع التجاري قائماً وذلك باشتراط حجم معين فيه يحدد رأس المال الذي لا يقل عن مليون جنيه، وصيرورته عنصراً فاعلاً في الاقتصاد القومي بوصفه مشروعاً ظل قائماً لمدة سنتين على الأقل، لذلك يمكن للجنة إعادة الهيكلة اتخاذ التدابير وإجراءات جزرية يتغير بها مسار المشروع التجاري حتى يتمكن من الاستمرار بفاعلية في نشاطه الاقتصادي. بينما في فرض شهر الإفلاس واللجوء إلى لجنة إعادة الهيكلة فيكون الهدف استمارة تجارة المفلس حتى يتمكن أمين التفليسة من إجراء توزيعات على الدائنين من عوائد مزاوله النشاط وقد يتطلب الأمر كذلك اتخاذ إجراءات مالية في سبيل تمكين أمين التفليسة من الاستمرار في تجاه المفلس ولكن مع قبول احتمال نجاح أو إخفاق هذه الخطة ولذلك لم يشترط المشرع الشروط التي اشترطها بمناسبة اللجوء إلى إعادة الهيكلة قبل شهر الإفلاس.

٤ زيادة التدفقات النقدية الداخلية وخفض التدفقات النقدية الخارجية:

تشكل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غالبية المنشآت التجارية على الصعيد العالمي، لكنها تواجه العديد من الإشكاليات ومنها: تعتمد على مدفوعات عملائها وانخفاض التدفقات النقدية الداخلية واحتمالات عدم السداد من قبل العملاء ^(٣) الأمر الذي يجعل من الحصول على التمويل صعباً للغاية مما

(١) محمد العريني، محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) يرى البعض وجوب زيادة القدرة المالية للمشروع الذي يحق له طلب إعادة الهيكلة، بيد أن ذلك قد يكون ملائم في وقت ما وفي ظل ظروف اقتصادية ما، وقد يعد غير مناسب في وقت آخر وفي ظل ظروف اقتصادية أخرى، ويفضل توافر القدرة المالية للمشروع لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة.

راجع، حنان مخلوف، إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقي شهر الإفلاس وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة التاسعة، العدد الأول، ٢٠١٩، ص ٢٠.

(٣) توصيات الأونيسسترال التشريعية بشأن إفسار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١، الجزء الخامس ٢٠٢١.

يؤدي إلى انهيار هذه الشركات، ومن ثم تعثرها ^(١). ويعد من أهم أسباب الاضطراب المالي هو زيادة التدفقات النقدية الخارجية عن التدفقات النقدية الداخلية ^(٢)، فلا تكفي التدفقات النقدية الداخلية للوفاء بالتزامات المنشأة، من حيث سداد الديون المستحقة الداء، أو الإنفاق على أنشطة المنشأة، ومن ثم فإن أهم آليات الهيكل المالية هو العمل على زيادة التدفقات النقدية الداخلية، وعلى الجانب الآخر خفض التدفقات النقدية الخارجية، لتكون المحصلة النهائية توفير النقدية الكافية للوفاء بالديون الواجبة السداد والإنفاق على أنشطة المنشأة ^(٣)، وأن يتم تمديد إجراءات السداد ^(٤).

مما سبق بيانه يتضح أن المشرع يسعى من خلال إعداد خطة إعادة الهيكلة المالية إلى تصويب الهيكل المالي للمنشأة بما يمكنها من البقاء واستمرار أنشطتها وتحقيق عائد مناسب.

(١) يمكن تعريف المشروع المتعثر بأنه المشروع الذي يواجه صعوبات غامضة أثرت في نتائج عمله ولكن لديه الإمكانيات الكفيلة لإصلاح مسيرته والنهوض من عثرته إذا توافرت الأسباب والموارد المالية الكفيلة بذلك. راجع، مسعود عطوان، إنهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الإفلاس، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي، والفقه الإسلامي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٥٦. مشار إليه لدى ، أحمد السيد ، المرجع السابق، ص ٤٢٢.

(٢) يرى البعض أن الشركات الصغيرة تتميز بوجود مالك ولها العديد من الخصائص المميزة التي تجعلها غير مناسبة لقانون الإفلاس على أساس قاعدة الأولوية المطلقة والسبب الرئيسي هو أن قيمة الشركة ليست مستقلة عن توزيع حقوق التدفق النقدي بين الدائن والمدين حيث تعتمد قيمة الشركة كمنشأة على جهد صاحب المشروع، ولكن في كافة الأحوال سيسعى صاحب المشروع إلى الحصول على التمويل اللازم من القطاع المصرفي ، وسيحصل البنك الذي تم اختياره على معلومات حول جودة صاحب المشروع ويفضل البنك اختيار صاحب المشروع الذي له قوة سوقية .

Kenneth M. Ayotte, Bankruptcy and Entrepreneurship: The Value of a Fresh Start, Columbia Business School 3022 Broadway, Room 418A New York, NY 10027-6902 212-854-9815
September 15, 2004,p.3.

(٣) من أهم الطرق في إعادة الهيكلة زيادة التدفقات النقدية الداخلية، ورفض التدفقات النقدية الخارجية، حيث إن القصور في التدفق النقدي في المشروع التجاري هو المحدد للاضطراب المالي كمصدر للتوقف.
راجع، هاني دويدار، المرجع السابق، ص ٩.

(٤) تعتبر من المشاكل الرئيسية، عدم منح أجل طويلة للسداد، أسعار الفائدة مرتفعة.
راجع في تفصيل ذلك تعليمات الرقابة الصادرة بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الضمان والكفلاء المعترف بها ص ٣٠٩.

المطلب الثالث

إعادة الهيكلة بين التوازن المأمول وأوجه القصور

يذهب البعض إلى أن قانون إعادة الهيكلة أصبح يحمي مصالح الطرفين بطريقة أكثر توازن بهدف تفادي إفلاس المنشأة؛ حيث إن المشرع قد أجاز للقاضي استخدام الآلية التشريعية الجديدة وهي إعادة الهيكلة، بالرغم من اللجوء إلى طلب شهر الإفلاس، وذلك بتعيين لجنة إعادة الهيكلة التي يكون من مهامها وضع خطة إعادة الهيكلة، وكذلك القيام بتقديم اقتراح لقاضي التفليسة لتعيين من يتولى إدارة المتجر بعد أخذ رأي أمين التفليسة، ويجوز تعيين المفلس للإدارة ويعتبر الأجر الذي يحصل عليه بدلاً عن الإعانة. وفي حالة اللجوء إلى إعادة الهيكلة كطلب مبدئاً يتم تعيين معاون للتاجر لمساعدته في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة إذا رأى القاضي موجباً لذلك مع استمرار التاجر في إدارته للمتجر، في حين أنه بالنسبة للجوء إلى إعادة الهيكلة أثناء نظر طلب شهر الإفلاس فإنه يتم تعيين مدير للمتجر وليس معاون للتاجر، أو استمرار التاجر في إدارته للمتجر^(١).

ويرى البعض الآخر أن قانون إعادة الهيكلة المصري يؤخذ عليه أربعة مآخذ: **الأول:** لا يجوز تقديم طلب إعادة الهيكلة بعد البدء في إجراءات الإفلاس وفقاً للمادة ١٧، ولكن إذا زالت الآثار المترتبة على صدور حكم شهر الإفلاس فلا مانع من تقديم طلب إعادة الهيكلة وأن يتم تقييد النص، بأنه لا يجوز التقدم بطلب إعادة الهيكلة في حالة صدور حكم بشهر إفلاس التاجر مالم يرد إليه اعتباره. **الثاني:** وفقاً للمادة ٢١ نظام إعادة الهيكلة ليس نظاماً قضائياً حرقاً يسري رغم الإرادات الخاصة في محاولة للحفاظ على المشروعات، بل إنه إجراء اتفاقي بين التاجر مقدم الطلب وبعض من الدائنين، ولا يشترط جميعهم وهم فقط الملتزمون بخطة إعادة الهيكلة، ولا يحق لهم رفع الدعاوى على التاجر ووقف تقادم المنازعات إلى حين تنفيذ الخطة وفقاً للمادة ٢٩. **الثالث:** لم يحدد القانون الجزاء المترتب على حظر القانون على التاجر القيام بأي من التصرفات المؤثرة على المدين إعمالاً للمادة ٢٥^(٢). **الرابع:** إذا لم يبلغ رأس المال مليون جنيه لن يكون له سبيل لتوقي شهر الإفلاس سوى الصلح الواقى^(٣) والصلح الودي يكاد يكون مستحيلاً، حيث إن يتطلب إجماع الدائنين، وفي الغالب يتعذر على المدين الحصول على موافقتهم جميعاً، فقد يرفض أحد الدائنين، أو لا يقبلون الصلح خوفاً من تعرضهم للغش.

(١) حنان مخلوف، المرجع السابق، ص ١٤، ومابعدھا.

(٢) هاني دويدار، المرجع السابق، ص ١٠ ومابعدھا.

(٣) رشا أبو الغيط، المرجع السابق، ص ٥٤.

ولتلافي أوجه القصور يتعين توحيد الإجراءات تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في محاولة حقيقية لاستمرار المشروع، في ضوء مبادئ الإفلاس الفعال الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠٢١، ونظام الإفلاس السعودي حيث وضع نماذج موحدة وأدلة إجرائية لإعادة التنظيم المالي في حالة كان إجمالي الديون يتجاوز مليوني ريال ولم يكتفي بذلك ومنح صغار المدينين فرصة إعادة التنظيم المالي إذا كان إجمالي الديون لا يتجاوز مليوني ريال^(١).

الفصل الثاني

التمويل القائم على المشاركة الجماعية، واستخدام الأصول المنقولة كضمان

تمهيد وتقسيم:

يعتبر أكبر مصدر للتمويل هو البنوك التجارية ومع ذلك فإن الكثير منها غير مستعد لتمويلها بسبب المخاطر التي تنطوي عليها^(٢)، ويستخدم التخصيم^(٣)، والتمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر^(٤). ونظرًا لأهمية التمويل في استمرار المشروعات التجارية، فقد قام البنك الدولي

(١) راجع، إجراءات إعادة التنظيم المالي على الموقع الإلكتروني للجنة الإفلاس بالمملكة العربية السعودية.

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/BankruptcyProcedures/Pages/Financial-Restructuring-Procedure.aspx>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٢) يذهب البعض إلى عدم قدرة البنوك على اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة وجود حالة إعسار.

Janis P. Sarra, Op, Cit, p.66.

(٣) قد تجد الشركات صعوبة في تمويل أنشطتها، لأن استلام البضائع يتطلب الدفع خلال مدة قصيرة، ويقوم المدين ببيع حساباته المدينة بالائتمان بنسبة خصم يساوي الفائدة بالإضافة إلى رسوم الخدمة مقابل استلام النقد فوراً. ويعد التخصيم مصدر متزايد للتمويل الخارجي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتميز بأن الائتمان المقدم من قبل المقرض مرتبط بقيمة حسابات المورد المدنية وليس الجدارة الائتمانية الإجمالية للمورد، لذلك يسمح للموردين ذو المخاطر العالية بتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بهم إلى المشتريين ذو الجودة العالية. ويعتبر أداة من الأدوات المستمدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه مشكلات تمويلية ويساعد في الحصول على المستحقات دون الانتظار حتى ميعاد الاستحقاق.

Leora Klapper, The Role of Factoring for Financing Small and Medium Enterprises, Development

Research Group The World Bank, World Bank Policy Research Working Paper No. 3593, May 2005, p.1-2.

متاح على الرابط التالي:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=748344

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٤) يعتبر التمويل الأصغر وسيلة جيدة لمساعدة رواد الأعمال لتوفير إيرادات يمكن الحفاظ عليها من خلال القروض منخفضة الفائدة.

بالمشاركة في مشاريع مخصصة تتعلق بالحصول على التمويل المالي^(١) ، واستجابة لمبادرة مجموعة السبع في ليون في يونيو ١٩٩٦؛ سعى مُمَثِّلِي دول مجموعة العشر والبلدان ذات الأسواق الناشئة إلى تطوير استراتيجياتها التجارية^(٢)، وضرورة التركيز على التمويل الميسر^(٣). ويعنينا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على التمويل الجماعي، ورهن الأموال المنقولة؛ كونهما يمثلان أحد أهم الأدوات الحديثة لتمويل المشروعات التجارية، لذلك رأينا تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: التمويل الجماعي للمشروعات التجارية.

المبحث الثاني: استخدام الأصول المنقولة كضمان للتمويل.

المبحث الأول

التمويل الجماعي للمشروعات التجارية

تمهيد وتقسيم:

يعد الحصول على التمويل الجماعي من الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر، على أثر أحجام البنوك التجارية على تمويل القطاع المشروعات الصغيرة بسبب نقص آليات حماية المخاطر الائتمانية وفي سبيل معالجة مواجهة هذه الإشكالية ومعالجتها؛ تم إنشاء العديد من المؤسسات الائتمانية من أجل تعزيز وصول الشركات إلى التمويل، وتعتبر معلومات السجل الائتماني معيار هام في الحصول على

ONASANYA A YEWANDE, Op, Cit, p.3-5.

<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-access> (١)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

Joseph Norton, Taking Stock of the "First Generation" of the Financial Sector Legal Reform (٢)

, SMU Dedman School of Law, Legal Studies Research Paper , Number 00-09, SSRN-SMU-

Discussion Draft, March 2007- for pending World Bank Studies Series Paper,p.13-14.

<http://ssrn.com/abstract=981226>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

A New Partnership for Development_29061996.pdf (٣)

[https://g7g20-documents.org/database/document/1996-g7-france-leaders-](https://g7g20-documents.org/database/document/1996-g7-france-leaders-miscellaneous-a-new-partnership-for-development)

[miscellaneous-a-new-partnership-for-development](https://g7g20-documents.org/database/document/1996-g7-france-leaders-miscellaneous-a-new-partnership-for-development)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

التمويل ^(١). وعلى ضوء ما سبق يتعين، طرح التساؤل الآتي: هل يوجد إطار قانوني للتمويل الجماعي في القانون الوطني؟ وللإجابة على هذا التساؤل رأينا تقسيم، هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية التمويل الجماعي وأنواعه.

المطلب الثاني: التمويل الجماعي في القانون الوطني.

المطلب الثالث: الجوانب الإيجابية والسلبية للتمويل الجماعي.

المطلب الأول

ماهية التمويل الجماعي وأنواعه

يعتبر الحصول على التمويل التقليدي من تحديات المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر ^(٢)، وعلى أثر التحول الرقمي في كافة مجالات الحياة ظهرت تغيرات في الطرق التقليدية للحصول على التمويل تسهل الوصول إلى الممولين، وفي سبيل الحصول على التمويل يحتاج مالك المشروع إلى بيع فكرته إلى مجموعة من الممولين ^(٣)، وقد اضطرت العديد من الشركات إلى مشاركة مالك المشروع كشرط للتمويل ^(٤)، لذلك يتعين تناول تعريف التمويل الجماعي، ثم علاقته بالاكنتاب وصولاً إلى أنواعه على التفصيل التالي:

(١) راجع الموقع الإلكتروني للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) حيث تقوم بجمع وتوفير المعلومات الائتمانية للأعضاء تحت إشراف البنك المركزي السعودي، وتوفير المعلومات المالية والائتمانية وغيرها لمساعدة المقرضين على استقراء السلوكيات الائتمانية للمقرضين اللازمة لرسم صورة واضحة تدعم اتخاذ القرارات السليمة لتحليل مخاطر الائتمان وتقييم ملاءة المقرض. متاح على الرابط التالي:

<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC397>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

راجع ، في نفس المعنى ، نورستن بيك وآخرون، المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا ترى أن الحصول على التمويل عقبة رئيسية.

Asli Demirguç-Kunt, Leora Klapper, Financial Inclusion in Africa, Policy Research Working Paper 6088, The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team June 2012,p.2.

Dirk Zetzsche, Christina Preiner, Cross-Border Crowdfunding

(٣)

Towards a Single Crowdfunding Market for Europe, European Banking Institute, Law Working Paper Series Paper number 2017-002, p.8.

Dirk Zetzsche, Christina Preiner, Op, Cit,p.15.

(٤)

أولاً: التعريف بالتمويل الجماعي:

يذهب البعض إلى تعريف التمويل الجماعي بأنه عبارة عن آلية مستحدثة لتمويل الأفكار أو المشروعات اعتماداً على الجمهور، ويكون ذلك من خلال دعوة توجه للجمهور لجمع مبلغ التمويل من خلال منصة إلكترونية على شبكة المعلومات الدولية بناءً على طلب صاحب الفكرة^(١). ويذهب البعض الآخر إلى أن التمويل الجماعي عبارة عن: طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل أعمال، أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، أو أى احتياجات تمويلية أخرى. ويعتمد هذا النشاط على استخدام المنصات القائمة على شبكة الإنترنت للربط ما بين المقترضين والمقرضين. وبالرغم من اختلاف تعريف التمويل الجماعي من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنه غالباً يجمع ثلاثة عناصر أساسية: الأول: جمع مبالغ صغيرة من الأموال. الثاني: أن يكون عدد الممولين كبير. الثالث: استخدام التقنيات الرقمية^(٢). وفي رأينا يمكن تعريف التمويل الجماعي بأنه آلية لتمويل المشروعات الناشئة أو المتعثرة من خلال دعوة الجمهور بالطرق الإلكترونية أو التقليدية لتأسيس الشركة أو زيادة رأس المال وفق الأطر القانونية الملائمة لطبيعة النشاط وبعد أخذ التصاريح اللازمة.

ثانياً: التمويل الجماعي والاكتتاب:

يرى البعض أن فكرة التمويل الجماعي تتشابه مع الاكتتاب من حيث إجراءات الإعلان عن الفكرة للجمهور من خلال بيان المدة التي سيكون عرض المشاريع فيها متاحاً للجمهور وبانتهائها يغلق باب المساهمة في التمويل، ومن الممكن تمديد هذه المدة بشرط عدم مخالفة القانون إذا كان يحدد حد أقصى ، ويغلق الباب إذا نجحت الفكرة في جمع مبلغ من التمويل وهو ما يتشابه مع أحكام الاكتتاب العام في اسهم الشركات المساهمة ، وفقاً لنص المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢^(٣)؛ لذلك فإن الاكتتاب العام في الأسهم والسندات يعد متقدماً على فكرة التمويل الجماعي ، ومن ثم فإن الاكتتاب العام شأنه شأن التمويل الجماعي من حيث إنه يتضمن توجيه دعوة لأشخاص غير محددین سلفاً للاكتتاب في أوراق مالية صغيرة القيمة مطروحة من قبل مصدر معين يهدف إلى حماية الادخار العام وحماية المدخرين

(١) راجع، رضا عبد الجواد، المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) هبة عبد المنعم، رامي عبيد، أنور عثمان، منصات التمويل الجماعي، صندوق النقد العربي، Crowdfunding Platforms الإصدار الثاني لتقرير "مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٥.

(٣) تنص المادة ٤٨ على: " يظل الاكتتاب مفتوحاً المدة المحددة بالنشر بحيث لا تقل عن عشرة أيام ولا تجاوز شهرين وإذا لم يكتب في جميع الأسهم المطروحة خلال تلك المدة أجاز بإذن من رئيس الهيئة مدة فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين ".

من الوقوع في عمليات الاحتيال. ومن هذا المنطلق يتعين تنظيم شروط عرض المشروعات الناشئة على منصة التمويل الجماعي^(١).

ثالثاً: نوعان: للتمويل الجماعي:

يأتي في مقدمة أنواع التمويل الجماعي نوعان: الأول: التمويل القائم على الأسهم: يملك أسهم في المشروع، أو تأسيس شركات جديدة أو زيادة رأس المال ويلجأ للمساهمة في مبلغ التمويل لتحقيق الأرباح لحصول مالك السهم على نسبة من الأرباح وزيادة القيمة السوقية للسهم وإمكانية بيعه بسعر أعلى من سعر الشراء، ويجد هذا النوع مجاًلاً أكبر لتطبيقه في شركات المساهمة، تأسيساً على أن رأس مال هذه الشركات ينقسم إلى أسهم متساوية القيمة، ويتصور أن يكون عدد المساهمين فيها كبيراً، لأنها تقوم على الاعتبار المالي، وليس الاعتبار الشخصي، وذلك يعكس شركة التضامن والتوصية البسيطة التي لا يتصور تكوين رأس مالها أو زيادتها من خلال طرح حصص تكوين رأس مال الشركة للتمويل من خلال دعوى عامة توجه للجمهور لتنافي ذلك مع مقتضيات الاعتبار الشخصي وفي شأن الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا يتصور تمويلها من خلال هذا النظام حيث يجب ألا يزيد عدد الشركاء عن خمسين أو طرحها عن طريق الاكتتاب العام أو إصدار أسهم أو سندات ويكون انتقال الحصص خاضع لاسترداد الشركاء^(٢).

الثاني: التمويل القائم على الإقراض: يعتبر دعوة للجمهور لجمع مبلغ القرض ليس على سبيل التملك أو التبرع. ويرى البعض بالرغم من أهمية التمويل الجماعي إلا أنه يعد من أكثر أنواع التمويل خطراً، حيث تبرز فيها مخاطر الاحتيال من خلال الحملات الوهمية^(٣). وفي رأينا، تعد شركة المساهمة المبسطة التي أقرها المنظم السعودي النموذج الأمثل لتطبيق التمويل الجماعي القائم على الأسهم وتعتبر من عوامل جذب المساهمين على التمويل خصوصاً إذا تم منحهم أسهم الامتياز وحق الأولوية في الاكتتاب على الأسهم

(١) يرى البعض ضرورة أن يتم الاكتتاب العام على منصات التمويل التشاركي، من خلال وضع شروط تتناسب مع طبيعة تلك الشركات والإعفاء التام من الضوابط المتعلقة به، وعلى رأسها نشرة الاكتتاب التي فرضها المشرع المصري في المادة ٤٠ فقرة ٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، بشأن سوق رأس المال المصري.

راجع، فادي توكل، التمويل التشاركي Crowdfunding باستخدام البلوك تشين Block chain وفقاً للنظام القانوني الإماراتي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ١٤٣.

(٢) رضا عبد الجواد، المرجع السابق، ص ٢٩، ومابعداها.

(٣) هبة عبد المنعم، رامي عبيد، منصات التمويل الجماعي، الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص ١٧.

مشار إليه لدى، رضا عبد الجواد، المرجع السابق، ص ٢٥.

الجديدة لغير المساهمين بالإضافة إلى عدم اشتراطها حد أدنى لرأس المال، ولا ينطبق عليها شروط الاكتتاب في الأسهم الخاصة بشركة المساهمة^(١).

المطلب الثاني

التمويل الجماعي في القانون الوطني

تحرص الجهات المنظمة لعمل منصات التمويل الجماعي على وضع الضوابط المنظمة لها لمراعاة المنافسة العادلة بين الجهات المصرح لها بممارسة هذا النشاط ، وفي هذا الصدد يستلزم الأمر تناول قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢^(٢) ، لما يتضمنه من أطر ملائمة لعمل هذه المنصات^(٣). وتهدف إلى تعزيز الشمول المالي، والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية، وخفض تكاليف الاستفادة من هذه الأنشطة والخدمات. ويسمح بتطوير عمل القطاع المالي غير المصرفي باستخدام التقنيات المالية الحديثة وتوفير الحماية اللازمة لارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية لمنصات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض، وعدم وجود أطر رقابية وتشريعية قائمة بتنظيم هذا النشاط^(٤). يتيح القانون سالف الذكر ترخيص أربعة تطبيقات إلكترونية يأتي في مقدمتها :التطبيقات الإلكترونية لبرامج المستشار المالي والتي تحلل بيانات العملاء ووضعهم المالي الحالي وأهدافهم المالية المستقبلية لتقديم المشورة الفنية لهم^(٥).

(١) راجع الباب الخامس من نظام الشركات السعودي الصادر بتاريخ ١٤٤٣/١٢/١ الموافق : ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ م بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٥ مكرر (د) في ٢٠٢٢/٢/٨.

(٣) عرفت المادة (٤/١) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. الأنشطة المالية غير المصرفية بأنها: "الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بما فيها أسواق رأس المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، التخصيم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي".

(٤) هبة عبد المنعم، رامي عبيد، أنور عثمان، المرجع السابق، ص ١٦، وما بعدها.

(٥) نصت المادة (١٤/١) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. على تعريف التطبيقات الإلكترونية بأنها: " التطبيقات الإلكترونية لبرامج المستشار المالي: نظام آلي مبتكر تستخدمه الجهات المرخص لها من الهيئة بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية في تحليل بيانات العملاء ووضعهم المالي الحالي وأهدافهم المالية المستقبلية لتقديم المشورة الفنية لهم فيما يتعلق بالأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي".

بالإضافة إلى التطبيقات الإلكترونية للتمويل الأصغر^(١)، والتطبيقات الإلكترونية للتأمين، ولتمويل الاستهلاكي. وأجاز لمجلس إدارة الهيئة اعتماد تطبيقات إلكترونية أخرى تتوافر فيها صلاحية أداء مهام الأنشطة المالية غير المصرفية، وأن تتمتع بنظم لحماية البيانات الخاصة بالمعاملين من الاختراق الإلكتروني، والتوافق مع ضوابط الهيئة بشأن التحقق من الهوية الرقمية والعقود الرقمية في مزولة الأنشطة المالية غير المصرفية^(٢). وتعتبر الهيئة العامة للرقابة المالية، الجهة الإدارية المختصة بتطبيق أحكام القانون؛ ولها في سبيل تحقيق أغراض القانون اتخاذ إجراءات تأسيس الشركات ومنح الترخيص والموافقات اللازمة لمزولة الأنشطة المنصوص عليها في هذا القانون، بالإضافة إلى قيامها بالإشراف والرقابة على الشركات والجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وتلقي الشكاوى التي يقدمها ذوي الشأن من المتعاملين مع تلك الشركات حال مخالفتهم الأحكام أو القرارات، مع التزام الهيئة بالرد على هذه الشكاوى خلال موعده لا يجاوز شهراً من تاريخ استيفاء المستندات التي تحددها الهيئة^(٣).

وقد منح القانون للهيئة أن تقوم بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو أن تعهد بذلك إلى إحدى الجهات ذات الاختصاص بإنشاء مختبر تنظيمي للتطبيقات يسمح لمزولي الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، أو للجهات الراغبة في القيد أو المقيدة بسجل تقديم خدمات التعهد باختبار تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة بما في ذلك نماذج الأعمال والآليات ذات العلاقة على عملاء تمهيداً لتقديمها للعملاء، وذلك تحت إشراف ورقابة الهيئة. ويحق للهيئة إصدار ترخيص مؤقت للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية لفترة لا تزيد على سنتين، لدعم الشركات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديمها للأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية وذلك وفقاً لشروط وضوابط وإجراءات ترخيص يضعها

(١) نصت المادة (١٥/١) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. على تعريف التطبيقات الإلكترونية للتمويل الأصغر بأنه: أحد منتجات التمويل متناهي الصغر يتم منحه للأفراد بغرض تمويل نشاط اقتصادي باستخدام التطبيقات الإلكترونية من خلال الوسائط الرقمية المتعددة لتبادل البيانات أو المعلومات أو لتشغيل وإدارة محفظة التمويل.

(٢) المادة (٨) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية.

(٣) المادة (٢) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية.

مجلس إدارة الهيئة، ويكون الحد الأدنى لرأسمالها المصدر بما لا يقل عن مائتين وخمسين ألف جنيه، كما تعفى الشركات الناشئة من رسوم الترخيص^(١).

يعمل القانون على تيسير قيام الهيئة بدورها الرقابي على الجهات الخاضعة لها فيما يتعلق بالالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة^(٢)، وحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية باستخدام تطبيقات تكنولوجيا حديثة ومبتكرة أثناء مزاوله دورها الإشرافي بجانب استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من النماذج الرقمية للكشف عن الوقائع التي تشكل مخالفات للقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، والاشتباه في غسل الأموال، إضافة إلى الإنذار المبكر بالمخاطر المتعلقة بالسيولة أو التمويل أو غيرها من الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي ومن أجل تفعيل إجراءات التأسيس صدر قرار رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٣ بشأن قواعد وإجراءات التأسيس والترخيص للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية لمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي^(٣).

على ضوء ما سبق يتضح أن المشرع المصري يعمل على تهيئة الأسواق المالية غير المصرفية للتعامل في أنشطة التمويل الجماعي من خلال وضع الأسس الرقابية والمنظمة لعملها من خلال التطبيقات التكنولوجية الحديثة، بينما لم يضع الأطر القانونية المنظمة لآلية التمويل نفسه وضوابطها بالنسبة للمقرض والمقترض، ويؤكد أن ذلك أن القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ لم ينص بشكل واضح على عمليات التمويل الجماعي؛ بل جاء لينظم استخدام التكنولوجيا المالية لاستخدام التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالتمويل الاستهلاكي والتمويل الأصغر، والتأمين، وبرامج المستشار المالي^(٤).

المطلب الثالث

الجوانب الإيجابية والسلبية للتمويل الجماعي

يمكن القول بوجود مَيزَتَانِ للتمويل الجماعي: **الأولى:** تعزيز التنافسية: تحفيز مؤسسات التمويل التقليدية إلى تغيير إجراءاتها ودراسة المخاطر من منطلق جديد. **الثانية:** سرعة الحصول على التمويل: من خلال

(١) المادة (٩) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية.

(٢) نصت المادة (٤/٧) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. على الآتي: على الشركات أو الجهات الحاصلة على ترخيص أو موافقة من الهيئة بحسب الأحوال، لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، متطلبات الحوكمة من حيث تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإفصاحات المطلوبة وتوقيتاتها.

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٢ تابع (أ) في ٢ / ١ / ٢٠٢٤.

(٤) المادة (٨) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية.

المنصات الإلكترونية دون الحاجة لأي إجراءات تقليدية. وعلى الجانب الآخر قد تنشأ العديد من المخاطر نوجزها في خمس نقاط جوهرية: الأولى: عدم الالتزام بالقرض المعلن عنه لتنفيذ المشروع، يجعل من عملية التمويل وسيلة لغش الممولين تأسيساً على ما شاب إرادتهم من تدليس من جانب المنصة أو من جانب صاحب المشروع. الثانية: عدم الالتزام بجمع مبلغ التمويل كاملاً، واستخدام مبلغ التمويل في مشروعات أخرى. الثالثة: صعوبة بيع الأسهم لأن أغلب الشركات لا تكون مسجلة في البورصة ولا تستطيع بيع الأسهم من خلالها^(١). الرابعة: مخاطر الأمن السيبراني تهدد عمل منصات التمويل الجماعي^(٢). الخامسة: استخدام المنصات كوسيلة لغسيل الأموال للتغطية على عمليات غير مشروعة.

وبالرغم من تطور نشاط منصات التمويل الجماعي بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم، إلا أن نموها في الدول العربية لا يزال دون المستوى المأمول، ولم يصدر تنظيم قانوني شامل في جمهورية مصر العربية بشأن التمويل الجماعي يساعد على التوسع في تأسيس المشروعات الصغيرة ومتناهية. وفي رأينا يتطلب ذلك القيام بعدة خطوات في نطاق القانون التجاري: الأولى: وضع إطاراً قانونياً للتنظيم والرقابة، من خلال القواعد واللوائح التي تنظم عمليات جمع التمويل. الثانية: تحديد متطلبات الشفافية والإفصاح التي يجب على المشروع الالتزام بها تجاه الممولين.

المبحث الثاني

استخدام الأصول المنقولة كضمان للتمويل

تمهيد وتقسيم:

يتعين إنشاء إطار قانوني جديد لتمويل المشروعات التجارية يتيح تقديم ضمانات مستحدثة تستطيع من خلالها المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الحصول على التمويل، من أجل حماية الأسرار التجارية والملكية الفكرية حيث ارتفعت استثمارات الشركات في الأصول غير الملموسة، كونها عنصر فعال في تعزيز ميزة التنافسية في التجارة الدولية^(٣)، وهو ما دفع مؤسسة التمويل الدولية إلى إنشاء برنامج

(١) رضا عبد الجواد، المرجع السابق، ص ٣٢، ومابعداها.

(٢) أجمعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وفق نتائج استبيان صندوق النقد العربي بأن مخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر التشغيلية تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه منصات التمويل الجماعي، يليها المخاطر القانونية.

راجع، هبة عبد المنعم، رامي عبيد، أنور عثمان، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٣) يمكن للأسرار التجارية حماية العديد من الأصول مثل: استخدام WD-40 مركبة مدرعة لنقل الصيغة السرية لزيت مضاد التآكل.

المعاملات المضمونة^(١)، من أجل منح المشروعات التجارية، خاصة منها الصغيرة التمويل اللازم لممارسة أنشطتها، وذلك من خلال وضع إطار قانوني ملائم لتسهيل استخدام الأصول المنقولة كضمانات للقروض، مما يعزز أهمية استحداث إطار قانوني ملائم لرهن الضمانات المنقولة^(٢).

وفي هذا الصدد يتطلب الأمر طرح التساؤل الآتي: هل يوفر الإطار القانوني لرهن الأموال المنقولة آلية ملائمة لتمويل المشروعات التجارية وإنقاذها من التعثر؟ وللإجابة على هذا التساؤل، رأينا تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: نشأة فكرة رهن المنقول دون حيازة وتطورها.

المطلب الثاني: ملامح تميز التنظيم القانوني للضمانات المنقولة.

المطلب الأول

نشأة فكرة رهن المنقول دون حيازة وتطورها

تمهيد وتقسيم:

يحظى موضوع رهن المنقولات دون نقل الحيازة، بأهمية بالغة في التشريعات الوطنية، ويلقى عناية كبيرة؛ لتعلقه بتنظيم رهن المنقولات المرتبطة بالأنشطة التجارية، دون أن يتخلى الراهن عن حيازته، حيث إن التطور

Sandrine Kergroach , Allison Mages ,THE SECRETS OF SMES – AND HOW TO PROTECT , THEM, 28 June 2022

See, <https://oecdcoigito.blog/2022/06/28/the-secrets-of-smes-and-how-to-protect-them/>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(١) خلال الفترة بين أكتوبر ٢٠٠٧ ويونيو ٢٠١١، أدت أعمال إصلاح المعاملات المضمونة التي قامت بها مجموعة البنك الدولي في الصين بشكل تراكمي تمويل حسابات القبض بقيمة ٣,٥٨ تريليون دولار، منها: ١,٠٩ تريليون دولار ذهبت إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ ونتيجة لذلك، زاد العدد الإجمالي للقروض التجارية التي تتطوي على أصول منقولة بنسبة ٢١٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، مقابل معدل ثابت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

Secured Transactions and Collateral Registries (worldbank.org)

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(٢) نظم الضمانات المنقولة، سلسلة، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢١، ص ٨. <https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/nzm-aldmanat-almnqwt>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

الملحوظ في الأنشطة التجارية والاقتصادية، جعل من هذا النوع من الرهن، حاجة ملحة لتلبية متطلبات التاجر والمُؤمِّل؛ على ضوء ذلك، رأينا تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

الفرع الأول: نشأة فكرة رهن المنقول دون حيازة.

الفرع الثاني: تطور فكرة رهن المنقول دون حيازة.

الفرع الأول

نشأة فكرة رهن المنقول دون حيازة

يوجد منقولات بلغت من الأهمية مما يمكن معه تحديد مكان ثابت لها حتى إذا انتقلت من مكانها ، كالسفن والمراكب النهرية والطائرات، وتخضع لنوع من الشهر يضاهاى التسجيل والقيود في العقارات إذا أن لها من ميزة التعيين الذاتي للعقار^(١). وتعد فكرة الرهن دون حيازة في الأصل، امتداد لفكرة الرهن التأميني للسفن، والطائرات، والمحلات التجارية، وعلى ذلك إذا باع المدين الراهن المحل التجاري وانتقلت حيازته فعلاً إلى المشتري، كان للدائن المرتهن، إذا لم يستوف دينه في الميعاد المحدد، مباشرة إجراءات التنفيذ في مواجهة هذا المشتري، حتى لو كان حسن النية، ولا مجال هنا أن يتمسك هذا المشتري بأنه حاز منقولاً بحسن نية، وذلك لأن قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية لا تنطبق إلا على المنقولات المادية، في حين أن المحل التجاري هو من المنقولات المعنوية^(٢).

بالإضافة إلى أن اتباع إجراءات القيد كمبدأ عام، عند رهن المنقول دون حيازة ، لا يؤدي إلى شل الحركة الاقتصادية والتجارية، ولا سيما وأن غالبية تلك الرهون، تقع على الأشياء الإنتاجية دون الأشياء الاستهلاكية، وعلى الأشياء القيمة دون الأشياء المثلّية. لذلك يعتبر تجريد الراهن من حيازة المرهون ضرورة عملية لذا اقتضى النظر في أمر التجرد من الحيازة عن طريق وسائل أخرى وهي الإشهار؛ حيث أدى ازدهار التجارة إلى خلق قيم منقولة مادية بالغة الأهمية، كما أدى التقدم الصناعي السريع للسلع والبضائع وبشكل كبير في المخازن والذي يتطلب رهنها أن تكون في مخازن الراهن^(٣).

(١) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن، حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت، ص ١٦.

(٢) ناجي عبد المؤمن، الوجيز في العقود التجارية، د.ت، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٠٣.

(٣) يفضل البعض مصطلح رهن المنقول دون حيازة عن الرهن الطليق للمنقول، أو الرهن التأميني أو الرهن الحيازي دون انتقال الحيازة. وهو رهن اتفاقي وارد على منقول مادي ضماناً للوفاء بدين لا يتضمن تجرد الراهن من حيازة المرهون وإنما مجرد إشهار الرهن.

ويتغلب الرهن دون حيازة على الرهن الحيازي للأموال المنقولة والتي قد تكون لها أهمية كبيرة في العمل التجاري ويصعب على التاجر تخليه عن حيازتها، أو قد تكون هذه الأموال موجودة ويمكن رهنها حيازياً إلا أنها لم تدخل بعد في حيازة التاجر كبضائع تم التعاقد على بيعها ولم تتم بعد إتمام إجراءات البيع ونقلها إلى التاجر، وبهذا يعد الرهن ضمان لدى التاجر يستطيع من خلاله الاستمرار في تجارته، ويمثل موازنة بين مصالح أطراف عقد الرهن، وتتحقق مصلحة الراهن في أن المال المنقول الواقع محلاً للرهن قد يكون هو الأداة التي يستخدمها التاجر في تسيير عمله وأن تخليه عن حيازته قد يؤدي إلى عرقلة أعماله وهو ما قد يعرضها إلى وقفها بشكل نهائي، وتتحقق مصلحة المرتهن بتخليصه من الالتزامات التي تقع عليه في حال انتقلت إليه حيازة المال كالتزامه بالمحافظة على المال المرهون وعدم تعريضه للهلاك فالرهن الحيازي للأموال المنقولة يترتب عليه التزامات مختلفة يتحملها الطرفين ويجد كل منهم في الرهن المجرد من الحيازة مخرج وحلاً لهذه الالتزامات^(١).

الفرع الثاني

تطور فكرة رهن المنقول دون حيازة

تحتاج المؤسسات المالية إلى ضمانات كافية لمنح التمويل للمشروعات التجارية، وقد أشارت الدراسات التي أجراها البنك الدولي إلى أن معظم طلبات الحصول على تمويل، المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد رُفضت من قبل البنوك لعدم كفاية الضمانات^(٢)، مما دفع العديد من الدول إلى إصدار تشريعات ملائمة لفكرة رهن المنقول دون حيازة من أجل تيسير رهن الأموال المنقولة كضمانة للحصول على

وحجة هذا الرأي أن التعريف الوارد بأنه تأمين عيني ينشأ عن مجرد توثيق الاتفاق على الرهن حسب الشكليات المطلوبة قانوناً دون الحاجة لتسليم المرهون أو نقل حيازته للدائن المرتهن؛ يوجد به الكثير من التكرار الذي لا مبرر له لأن فيه الكثير من المصطلحات تكرر مضمونها في مصطلحات أخرى فمثلاً تسليم المرهون هو نقل حيازته للدائن المرتهن ومن جهة أخرى يجب التركيز في هذا التعريف على منشيء الرهن بأن لا يتجرد من الحيازة وليس الإشارة إلى أن يتم دون نقل حيازة إلى المرتهن. راجع، منصور محسن، رهن المنقول دون حيازة، المفهوم والأثر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة التاسعة ٢٠١٧، ص ٤٨، ومابعدها.

(١) فتحية امحمد، أحكام رهن الأموال المنقولة والديون رهناً، رسالة ماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢١، ص ٣١، ومابعدها.

(٢) World Bank Group, (2019). "Secured Transactions, Collateral Registries and Movable Asset – based Financing: Knowledge guide", Finance Competitiveness & Innovation, November; available at: <http://documents1.worldbank.org/curated/pt/193261570112901451/pdf/Knowledge-Guide.pdf>. (Last visited 8 June 2021).

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

التمويل^(١). وقد قامت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بإصدار قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦)^(٢). ويأتي الرهن في مرتبة متقدمة بفضل المزايا التي يمنحها لأطرافه، إذ يمكن المدين الراهن من الإقراض بضمان أمواله والمحافظة على السيولة لديه لتسيير أعماله، وفي ذات الوقت يمكن الدائن المرتهن من استيفاء حقه عن طريق هذا الضمان إذا ما تعذر عليه الوفاء بطريق الاتفاق^(٣). وقد توسعت مختلف قوانين رهن الأموال المنقولة في نظرتها لمفهوم المال المنقول^(٤)، الذي يمكن أن يكون محلاً للرهن لتشمل إلى جانب المنقولات بطبيعتها من آلات، وخطوط إنتاج، وأدوات، ومواد خام تستخدم في التصنيع، لتشمل كل منقول مادي بما يشمل المنقول القائم، والمنقول المستقبلي. ويلزم لانعقاد الرهن المجرد من الحيابة ما يلزم توافره من أركان عامة لانعقاد العقود، من رضا ومحل وسبب، وبشروطها المعترف بها وفق القواعد العامة للعقود^(٥)، والمنقول المضمون بالرهن قد يكون موجود وقت.

(١) بدأت الدول العربية في سن تشريعات تسمح برهن الأموال المنقولة، وكذلك إنشاء سجلات إلكترونية لتسجيل الرهن الوارد على هذه الأموال، ومنها: جمهورية مصر العربية قامت بإصدار أول قانون لتنظيم الضمانات المنقولة بموجب القانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ ويلاحظ تقدمه على قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦). كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً بإصدار القانون الاتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن رهن الأموال المنقولة، الذي تم إلغاؤه ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضمان الحقوق في الأموال المنقولة. وفي المملكة العربية السعودية، تم في عام ٢٠١٩ إصدار المرسوم الملكي رقم م/ ٩٤ بشأن نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

(٢) يتناول "الضمانات المنقولة المادية وغير المادية بما شمل السلع والأصول بكافة أنواعها والحسابات المصرفية، وحقوق الملكية الفكرية مع استثناءات قليلة، مثل الأوراق المالية المودعة لدى وسيط. كما تناول القانون أيضاً بعض الأحكام النموذجية المتعلقة بالسجلات الإلكترونية اللازمة لتسجيل الضمانات المنقولة.

>https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-08777_a_ebook.pdf

آخر زيارة بتاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٥.

(٣) فتحية امحمد، المرجع السابق ص ١.

(٤) المنقول بطبيعته هو كل شيء يمكن أن ينتقل من مكان إلى آخر دون تلف، فهو بخلاف العقار بطبيعته غير مستقر وغير ثابت فيه فالحيوانات كلها منقول، وكذلك العروض والمكيلات والموزونات والمأكولات والمشروبات وأثاث المنزل والبضائع والكتب والورق والأفلام والسيارات والسفن والطائرات، فالعبرة ليست باننقال الشيء فعلاً من مكان لآخر بل بإمكان انتقاله حتى لو كان ثابتاً في مكان واحد. راجع، عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ٦٥.

(٥) ١- الرضا: يقصد به توافق إرادة كل من: الراهن والمرتهن على انعقاد الرهن ويشترط أن تكون هذه الإرادة صحيحة وصادرة عن ذي أهلية ولا يعترضها أي عارض من عوارض الأهلية. ٢- المحل وفق القواعد العامة هو ما يلتزم به المدين وقد يكون إعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، ومحل عقد الرهن المجرد من الحيابة هو المال المنقول سواء كان مادي أو معنوي، وقد يكون مال حاضر وقد يكون كذلك مال مستقبل ويشترط في المحل وفق القواعد العامة أن يكون موجود أو قابل للوجود وأن يكون معيناً أو قابل

وقد تكون الأموال متوقع وجودها في المستقبل في ملكية المدين أو مقدم الضمان، وهو ما نصت عليه المادة (١) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥^(١)، وعرفها المشرع الفرنسي في القانون المدني في المادة ٢٣٣٣ منه بأنه "اتفاق يمنح بموجبه الراهن إلى الدائن حق استيفاء دينه من أموال منقولة مادية حاضرة أو مستقبلية بالأفضلية على سائر الدائنين"^(٢)؛ لذلك سنبين ملامح تميز التنظيم القانوني لرهن الأموال المنقولة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

ملامح تميز التنظيم القانوني للضمانات المنقولة

تمهيد وتقسيم:

يعتبر رهن الأموال المنقولة من الأدوات الحديثة لتمويل المشروعات التجارية من خلال استخدام الأصول المنقولة كضمانات للحصول على تسهيلات ائتمانية، والمتبع في السابق رهن تلك الأصول المنقولة عن طريق وسائل أخرى ويأتي في مقدمتها: الرهن الحيازي، ولإتمام الرهن يتعين إتباع إجراءات قانونية معقدة؛ ومنها: أن يتخلى المدين عن حيازة المال المنقول محل الرهن، وبالتالي يفترض أن يكون المال المرهون موجوداً بالفعل في حيازة المدين وقت إبرام الرهن^(٣). على ضوء ما سبق، رأينا تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

الفرع الأول: شهر الأموال المنقولة.

الفرع الثاني: التنفيذ على المنقول الضامن.

الفرع الأول

شهر الأموال المنقولة

عالج قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، سبل حماية الأموال المنقولة وتنظيم إجراءات شهرها، باستحداث سجل إلكتروني^(٤)، يتم من خلاله قيد الضمانات التي تقع على المنقولات، مما يساعد البنوك على التوسع في تمويل المشروعات، ويقلل المخاوف بشأن مخاطر التعثر.

للتعيين وأن يكون مشروعاً. ٣- السبب: في عقد رهن (الدين المضمون بالرهن)، وهو الحق الشخصي المترتب في ذمة المدين للدائن ويجب أن يكون الدين تجاري أي واقع لضمان الوفاء بمعاملات تجارية.

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٤٦ مكرر (أ) في ٢٠١٥/١١/١٥.

(٢) المادة ٢٣٣٣ من القانون المدني الفرنسي ٢٠٠١.

(٣) راجع الكتاب الرابع، الباب الثالث، المواد: من ١٠٩٦ إلى ١١١٣ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

(٤) المادة (٤) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

وتكمن أهمية السجل في إنه يؤدي إلى تخفيض مخاطر التمويل، وزيادة الثقة لدى المؤسسات المالية، والجهات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر. وتعد جمهورية مصر العربية أول دولة عربية يصدر بها قانون لتنظيم الضمانات المنقولة لتسهيل الحصول على التمويل من خلال الإقراض المضمون بمنقولات، دون الحاجة إلى حيازة الدائن لها.

كما يساعد في تخفيض تكلفة الحصول على التمويل، وسهولة الإشهار وانخفاض تكلفته^(١)، بالإضافة إلى تنشيط استخدام الأدوات المالية غير المصرفية في إتاحة التمويل متناهي الصغر، ومن القواعد التي أسسها المشرع المصري، في قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥: تنظيم ميزة التتبع في رهن المنقول دون حيازة، عن طريق التسجيل أو القيد كما أن اختصاص المحاكم الاقتصادية بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون الضمانات المنقولة يساهم بدوره في إنهاء أية نزاعات بين جهات التمويل والمدين في أسرع وقت ممكن^(٢).

ويمكن القول بأن السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة يتميز بسبع خصائص: **الأولى:** سجل إلكتروني مركزي يتم من خلال قيد أي ضمانة تقع على المنقول، كما يتم في نفس السجل تضمين أي تعديل أو شطب أي قيد أو إلغاؤه^(٣). **الثانية:** البيانات المشهرة بالسجل لها حجية المحررات الرسمية في الإثبات من تاريخ الإشهار بالسجل^(٤). **الثالثة:** يترتب على الشَّهر بالسجل نفاذ حق الضمان في مواجهة الغير^(٥). **الرابعة:** يكفي تسجيل العقد في السجل الإلكتروني، ولا يتطلب أن يكون العقد تم إشهاره لدى الشهر العقاري^(٦). **الخامسة:** يجوز البحث في قواعد البيانات الخاصة بالسجل من قبل أي شخص ولكن وفقاً لمعايير محددة ومنها رقم القيد، والرقمي القومي للمدين ولا تسلم نتائج البحث في السجل إلا بموجب إذن قضائي ولا يكون لها حجية

(١) المادتان ٢٨، ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٦.

(٢) المادة (٣) من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، بإصدار قانون تنظيم الضمانات المنقولة.

(٣) المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٦.

(٤) المادة (٥) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٥) المادة (١١) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٦) المادة (٨) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

إلا بعد تصديقها من قبل السجل^(١). السادسة: تعبئة بعض البيانات الإلزامية، وهي: ١- بيانات المدين ٢- بيانات طالب الإشهار. ٣- وصف المنقول موضوع الإشهار بالشكل الكافي الذي يدل على الموصوف. ٤- مدة سريان الإشهار. ٥- قيمة الالتزام المقرر على المنقول. ٦- البيانات الأخرى التي يتطلبها السجل لغايات إحصائية^(٢). السابعة: مقابل رسوم بسيطة محددة في أغلب الأحيان.

تأسيساً على ما سبق يتضح أن إجراءات شهر الضمانات المنقولة أيسر بكثير من إجراءات إشهار باقي الضمانات سواءً من حيث الإجراءات أو الرسوم^(٣)، وفي الوقت ذاته تمثل ضمانه بالغة الأهمية للجهات التمويلية مما يساعد على تمويل المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

الفرع الثاني

التنفيذ على المنقول الضامن

يعتبر التنفيذ على الضمانة من العوامل المؤثرة في توسيع قاعدة تمويل المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كونها من أهم الضمانات المكفولة للدائن إذا ما أخل المدين بالسداد، فلا قيمة للضمانة إذا لم يكن من الممكن التنفيذ عليها، وفي واقع الأمر التنفيذ على الضمانات عمومًا ليس بالأمر اليسير^(٤).

(١) المادتان (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٦.

(٢) المادتان (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٦.

(٣) راجع، السجل المصري للضمانات المنقولة على الرابط التالي:

<https://www.ecr.gov.eg/?lang=ar>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(٤) يعتبر تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، لإنشاء أول سجل إلكتروني في مصر، لشهر حقوق الضمان للدائنين، وضع مصر في مصاف نحو ٤٠ دولة فقط، لديها تشريعات تُنظّم الضمانات المنقولة، وأنشأت سجلاً لها، مثل الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وإيرلندا، والهند، وسنغافورا، وإندونيسيا، والمكسيك، والأرجنتين وظهر ذلك مؤشر «إتاحة التمويل»، في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٨م، الصادر عن البنك الدولي سنوياً، ويؤكد ذلك أنه تم إطلاق العديد من المبادرات العامة والخاصة لتعزيز الوصول إلى التمويل على مدى السنوات القليلة الماضية، في جميع أنحاء المنطقة، لكن ما من دليل على تأثيرها، ما يوحي بأن على الاقتصادات المتوسطة أن تخصص المزيد من الموارد لمراقبة فعالية السياسة، ومن غير الواضح ما إذا كان توسيع مصادر التمويل يطابق نهجاً استراتيجياً في هذا المجال أو ما إذا كانت التدابير منفصلة.

راجع: مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة ٢٠١٨، التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة، ومتوسطة الحجم، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / الاتحاد الأوروبي / المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني ٢٠١٩م. ص ٥٨. على الرابط التالي:

بينما أصبح بعد صدور قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، من حق الدائن أن يستوفي حقه من المنقول الضمان إذا تضمن عقد الضمان ذلك دون اتباع إجراءات التنفيذ الواردة بهذا وذلك في ثلاث حالات: الأولى: إذا كان المنقول الضامن ديناً لدى الغير فيتم تحصيله متضمناً نفقات التحصيل. الثانية: إذا كان المنقول الضامن سندات خطية قابلة للتحويل، يتم تحصيل المبالغ أو تملك البضائع التي تمثلها تلك السندات. الثالثة: إذا كان المنقول الضامن حساب وديعة أو حساب جارياً أو أي حساب دائن آخر لدى أحد البنوك، يتم إجراء المقاصة إذا كان الدائن بنكاً يحتفظ بذلك ويتم المطالبة به إذا كان الحساب لدى بنك آخر^(١).

وعلاوة على ما سبق يكون لأصحاب حقوق الضمان المشهرة بالسجل، امتياز على المنقول الضامن، يسبق جميع حقوق الامتياز والرهن المقررة في التشريعات الأخرى، عدا المصروفات القضائية، ورسوم ونفقات التنفيذ على المنقول، مع مراعاة حقوق الدائنين المرتبهين حيازياً وفقاً لأحكام القانون المدني^(٢). وقد أسند المشرع المصري في القانون سالف الذكر، لقاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المختصة، بناءً على طلب من المدين أو مقدم الضمان، أو أي من أصحاب الحقوق الأخرى على المنقول، أن يقرر وقف إجراءات التنفيذ على المنقول وبيعها، في أي مرحلة من مراحل التنفيذ ولمرة واحدة، إذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يُتَعَذَّر تداركها، واشترط المشرع لإجابة طالب وقف التنفيذ، أن تلزمه بتقديم تأمين نقدي أو كفالة مصرفية، بمبلغ لا يقل عن قيمة المنقول، أو مجموع قيم الديون والالتزامات المضمون بها أيهما أقل، لضمان ما قد يلحق بالمنقول من نقص أو ضرر^(٣).

وحرص المشرع على تفصيل الأفعال المخالفة لنصوص القانون والتي تستوجب الحبس أو الغرامة ويأتي في طليعتها كل من قام بتغيير معالم المنقول الضامن وأوصافه المشهرة بالسجل أو طمس بياناته^(٤). أو بدل أو أُلِف عمداً المنقول الضامن المشهر بالسجل ، أو تصرف فيه أو شهر حق الضمان بشكل مخالف للواقع أو

<https://www.oecd.org/governance/the-mediterranean-middle-east-and-north-africa-2018-9789264304161-en.htm>

آخر زيارة بتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢٤.

(١) المادة (٢١) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٢) المادة (٢٤) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٣) المادة (٢٦) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٤) المادة (٢٨) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

لأحكام هذا القانون أو عرقل إجراءات التنفيذ^(١). كما يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بذات العقوبات المنصوص المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ارتكبت الجريمة باسم ولحساب الشخص الاعتباري وثبت علمه بها واتجهت إرادته لارتكابها^(٢). يستخلص مما سبق أن التطور في تشريعات الضمانات المنقولة أتاح الفرصة للمشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الحصول على التمويل اللازم، بأن تقوم الجهات الممولة بالحصول على الضمانات الكافية، نظرًا لوجود العديد من المميزات والحوافز لجهات التمويل من حيث قوة الضمانة وحجبتها في مواجهة الغير، بالإضافة إلى سهولة إجراءات الشهر ومنحه امتياز على المنقول الضامن.

(١) المادة (٢٩) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٢) المادة (٣١) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥.

الخاتمة

بعد أن فرغنا من هذه الدراسة، تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في النمو والتجارة الدولية، ويتضح ذلك في اتفاقية (TRIPS) ١٩٩٤ التي تمكن المشروعات التجارية من حماية أفكارها ومنتجاتها تطبيقاً للمادة ٢٧. كما جاءت اتفاقية تيسير التجارة (TFA) ٢٠١٤، لتذليل الإجراءات الجمركية. وتوسعت اتفاقيات التجارة الإقليمية، من قرطاجنة ١٩٦٩ إلى بانكوك ٢٠٠٧، في الإشارة إلى ضرورة تحقيق متطلبات الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث إنها شملت قواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية، والزراعة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والمشتريات الحكومية، والاستثمار، والتجارة في الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات تسوية المنازعات.

ويلاحظ أن المبادئ العشرة لتطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٨ أسست معايير دعم المشروعات من خلال منح الفرصة لإعادة تنظيمها، بشرط توافر حسن النية، وتعزيز سبل الحكومة الإلكترونية، والحصول على التمويل. كما يلاحظ أن مبادئ الأونسيتال للسجل التجاري ٢٠١٨ تحفز أصحاب الأعمال التجارية على تسجيل منشأتهم ضمن الاقتصاد الرسمي، ومن ناحية أخرى تشجع الدول على تفعيل ضوابط التنظيم الرقابي على تسجيل المنشآت التجارية، لما تمثله من أهمية في دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كونها كاشفة لوضع المنشأة المالي وكيانها القانوني، ومن العوامل الرئيسية للحصول على الائتمان. وتكس مبادئ البنك الدولي للإفلاس ٢٠٢١، وتوصيات الأونسيتال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١، أهمية الحصول على التمويل، من أجل إعادة هيكلة المشروعات التجارية وإنقاذها من التعثر.

ورصدت الدراسة تطور النظام القانوني للمشروع التجاري على الصعيد الوطني من خلال تقنين المشرع المصري لشركة الشخص الواحد لأول مرة بموجب القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر في ٢٠١٨/١/١٤ كونها تمثل تغيراً ملحوظاً في الشروط الموضوعية الخاصة لعقد الشركة وعلى وجه التحديد شرط تعدد الشركاء، ولكن اللافت للنظر إذا كانت شركة الشخص الواحد تم ابتكارها لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي فلماذا نصت القوانين الوطنية على جواز تأسيسها من قبل الأشخاص الاعتبارية؟ حيث أن المتابع لإجراءات تأسيس الشركات يلاحظ تحول كثير من الشركات إلى شركة شخص واحد، بحجة الحفاظ على المشروعات التجارية من الانهيار بالرغم من أنها تمثل قيمة سوقية كبيرة ولا تحتاج إلى تغيير شكلها القانوني، وفي رأينا يصعب قبول فكرة طمس ركن تعدد الشركاء من أجل تحول الشركات أو تأسيسها من قبل شخص اعتباري.

كما رصدت الدراسة تقديم المشرع المصري العديد من المميزات إلى المشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر، يأتي على رأسها تيسير إجراءات القيد في السجل التجاري، ووقف الدعاوى الجنائية والضريبية ضد مشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تقدمت بطلب توفيق أوضاعها بموجب القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، ومواجهة الآليات غير الرسمية لتمويل المشروعات التجارية متناهية الصغر، خارج القطاع المصرفي، ووضع تنظيم للرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويشمل قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بموجب القانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

وأظهرت الدراسة وجود بعض المآخذ على قانون إعادة الهيكلة تستلزم توحيد الإجراءات الخاصة بإعادة التنظيم المالي كما أظهرت أن الحصول على التمويل الجماعي يعد من الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر، وأن شركة المساهمة المبسطة التي أقرها المنظمة السعودي في نظام الشركات الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠، تعد أحد أهم عوامل تشجيع الممولين إذا تم منحهم أسهم الامتياز وحق الأولوية في الاكتتاب على الأسهم الجديدة لغير المساهمين لعدم اشتراطها حد أدنى لرأس المال، وعدم خضوعها لشروط الاكتتاب في الأسهم الخاصة بشركة المساهمة.

ومازال يعمل المشرع المصري على تهيئة الأسواق المالية غير المصرفية للتعامل في أنشطة التمويل الجماعي من خلال وضع الأسس الرقابية والمنظمة لعملها من خلال التطبيقات التكنولوجية الحديثة بموجب وقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢. بينما لم يضع الأطر القانونية المنظمة لآلية التمويل نفسه وضوابطها بالنسبة للمقرض والمقترض، و خلت التطبيقات الإلكترونية المسموح بترخيصها من الهيئة وفقاً للمادة ٨ من القانون نفسه من ذكر التمويل الجماعي واقتصرت على التمويل الاستهلاكي، والتمويل الأصغر، والتأمين، وبرامج المستشار المالي.

ومن أجل فتح سبل جديدة للتمويل يتعين استخدام الأصول المنقولة كضمانات للحصول على تسهيلات ائتمانية بموجب قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ كونها تعد أيضاً من أهم الأدوات القانونية الحديثة لتمويل المشروعات التجارية، والذي يظهر فيها طابعها المتميز في أربع نقاط: الأولى: بقاء الأصل المنقول، في حياة المدين للاستخدام في نشاطها الإنتاجي أو الخدمي. الثانية: تيسير إجراءات شهر الضمانات المنقولة من حيث الإجراءات أو الرسوم. الثالثة: تنظيم قيد هذا النوع من الرهون بآلية تواكب التقدم التكنولوجي وهي السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة. الرابعة: حق الدائن في استيفاء حقه من المنقول الضمان إذا تضمن عقد الضمان ذلك دون اتباع إجراءات التنفيذ الواردة في القانون وذلك في حالات محددة على سبيل الحصر، ومنح جهات التمويل امتياز على المنقول الضامن.

لذلك نوصي المشرع المصري بالآتي:

١. توحيد إجراءات إعادة الهيكلة تجاه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في محاولة حقيقية لاستمرار المشروع، على غرار مبادئ الإفلاس الفعال الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠٢١، ونظام الإفلاس السعودي حيث وضعت لجنة الإفلاس، نماذج موحدة وأدلة إجرائية لإعادة التنظيم المالي.
٢. عدم حاجة الشركات المتوسطة إلى معاملة تفضيلية: لسببين: الأول: حجم أعمالها السنوي كبير الثاني: لديها قدرات تنافسية تسمح لها بالتنافس دون أي مساعدة.
٣. إصدار تشريع للتمويل الجماعي يتضمن خمسة معايير: الأول: توفير آليات واضحة لحماية المستثمرين من المخاطر المحتملة وضمان حقوقهم المالية والقانونية. الثاني: تطبيق متطلبات الشفافية في عمليات التمويل الجماعي وتوفير آليات للمساءلة في حالة وجود مخالفات. الثالث: توفير معلومات واضحة للمستثمرين حول الفرص المتاحة لهم. الرابع: تطبيق إجراءات مكافحة غسيل. الخامس: أن تتم إجراءات جمع التمويل من جانب البنوك المرخص لها فقط.
٤. إضافة التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالتمويل الجماعي للمادة ٨ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية وحذف الفقرة الخاصة باعتماد تطبيقات أخرى لأهمية الحصر في المعاملات الإلكترونية لتصبح المادة بعد الإضافة والحذف كالآتي: يجوز للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية ، الحصول على ترخيص أو موافقة الهيئة بحسب الأحوال ، لاستخدام أحد التطبيقات الآتية : ١- التطبيقات الإلكترونية لبرامج المستشار المالي. ٢- التطبيقات الإلكترونية للتمويل الأصغر. ٣- التطبيقات الإلكترونية للتأمين. ٤- التطبيقات الإلكترونية للتمويل الاستهلاكي. ٤- التطبيقات الإلكترونية للتمويل الجماعي القائم على تمويل الأفكار، أو تأسيس شركات جديدة أو زيادة رأس المال.

٥. استحداث شركة المساهمة المبسطة في النظام القانوني للشركات في جمهورية مصر العربية حيث إنها النموذج الأمثل لتطبيق التمويل الجماعي القائم على الأسهم.

تم بحمد الله،،

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. أحمد السيد ، آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقاً للقانونين المصري والإماراتي " دراسة تحليلية مقارنة " ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، المجلد ١٠، العدد ٧٤، ديسمبر (٢٠٢٠).
٢. أحمد شعله، مشروعات ريادة الأعمال ما بين التنظيم القانوني لشركات الشخص الواحد وتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "دراسة في أحكام القانون ٤ لسنة ٢٠١٨ والقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، العدد (٩٣)، يناير (٢٠٢١).
٣. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الأول، الأحكام العامة للشركة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الثالثة، (٢٠٠٨).
٤. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، شركة الشخص الواحد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الثانية، (٢٠٠٦).
٥. حسام الصغير، الحماية الدولية لحقوق الملكية الصناعية: من اتفاقية باريس إلى اتفاقية تريبس، حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية لفائدة الدبلوماسيين المصريين المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (٢٠٠٧).
٦. حنان مخلوف، إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقي شهر الإفلاس وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، السنة التاسعة، العدد الأول، (٢٠١٩).
٧. رشا أبو الغيط، إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقي شهر الإفلاس وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد ٦، عدد (٢) ، ديسمبر (٢٠٢٠).
٨. رضا عبد الجواد، نحو تنظيم قانوني للتمويل الجماعي في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد الثامن، يونيو (٢٠٢٢).
٩. سميحة القليوبي، الأسس القانونية لتنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار الأهرام للنشر والتوزيع، (٢٠٢٢).

١٠. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية (٢٠٢٢).
١١. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، الجزء الأول: نظرية الأعمال التجارية والتاجر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، (٢٠٢٢).
١٢. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن، حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت.
١٣. فاتن حوي، القانون التجاري، تطور المفهوم واستغلال القواعد القانونية- دراسة قانونية في التشريعين القطري واللبناني، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد ٢٣، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة الملك حسن الأول، سطات، (٢٠١٩).
١٤. فادي توكل، التمويل التشاركي Crowdfunding باستخدام البلوك تشين Block chain وفقاً للنظام القانوني الإماراتي، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع المجلد ٤، العدد ١، (٢٠٢٣).
١٥. فتحية امحمد، أحكام رهن الأموال المنقولة والديون رهناً، رسالة ماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، (٢٠٢١).
١٦. لمياء أبو جابر، إفلاس شركة الشخص الواحد، رسالة ماجستير قسم القانون الخاص الأوسط، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، (٢٠١٤).
١٧. لورنس عبيدات، الصعوبات المتعلقة بالفكرة العقدية ووحدة الذمة المالية لشركة الشخص الواحد، المجلد ٤، العدد ٣٥ من حولية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، (٢٠١٩).
١٨. محمد العريني، الشركات التجارية، المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، (٢٠١٨).
١٩. محمد العريني، محمد عبد العال، القانون التجاري، العقود التجارية، طبقاً لقانون الإفلاس الجديد، دار الجامعة الجديدة، (٢٠٢١).
٢٠. محمد جرمون، توفيق العابد، الإطار القانوني لاتفاقية تيسير التجارة وأثارها على الدول النامية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (٥)، العدد (٢)، جامعة الوادي، الجزائر، (٢٠٢١).
٢١. منصور محسن، رهن المنقول دون حيازة، المفهوم والآثر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول السنة التاسعة (٢٠١٧).
٢٢. ناجي عبد المؤمن، الوجيز في العقود التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.

٢٣. نورسستن بيك وآخرون، دور الائتمان التجاري في التمويل المصرفي، ورقة عمل ٤١٨٥ البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنمية (٢٠١٨).
٢٤. هاني دويدار، التعليق على القانون المصري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، المجلد ١، العدد ١، يناير (٢٠١٩).
٢٥. هبة عبد المنعم، رامي عبيد، أنور عثمان، منصات التمويل الجماعي، صندوق النقد العربي، Crowdfunding Platforms الإصدار الثاني لتقرير "مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، سبتمبر (٢٠٢١).

ثانيًا: دراسات وتقارير ومؤتمرات متاحة على شبكة الإنترنت:

1. Active with Middle East and North African –Arabic published 2018–48.
2. Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions – “Think Small First” – A “Small Business Act” for Europe {SEC(2008) 2101} {SEC(2008) 2102}/* COM/2008/0394 final */directdoc.aspx (wto.org)
3. <http://www.oecd.org/global-relatin/41779100.pgf>
4. <http://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/small-business-act-en>
5. <https://bankruptcy.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>
6. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/391341619072648570/pdf/Principles-for-Effective-Insolvency-and-Creditor-and-Debtor-Regimes.pdf>
7. https://fra.gov.eg/fra_news/
8. <https://uncitral.un.org/ar/content/>
9. <https://uncitral.un.org/ar/lrimse>
10. https://uncitral.un.org/ar/texts/msmes/legislativeguides/business_registry
11. https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/msme_lg_insolvency_law_ebook_ar.pdf.p.8
12. https://www.international.gc.ca/world-monde/international_relations-relations_internationales/wto-omc/msme-mpme.aspx?lang=eng
13. <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC397>
14. <https://www.oecd.org/mena/competitiveness>

15. <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/>
Informal Working Group on Micro, Small and Medium-sized Enterprises (MSMEs)
16. pdf (ebi.gov.eg).
17. Secured Transactions and Collateral Registries (world bank .org)
18. the analysis published by the WTO Secretariat in in March 2022
19. The MENA-OECD Competitiveness Programme,2018.
20. World Bank Group, (2019). "Secured Transactions, Collateral Registries and Movable Asset – based Financing: Knowledge guide", Finance Competitiveness & Innovation, November; available
at:<http://documents1.worldbank.org/curated/pt/193261570112901451/pdf/>
21. Knowledge-Guide.pdf. (Last visited 8 June 2021).
22. <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-access>
23. <https://www.ecr.gov.eg/?lang=ar>
24. <https://www.oecd.org/governance/the-mediterranean-middle-east-and-north-africa-2018-9789264304161-en.htm>
25. <https://www.oecd.org/industry/smes/sme-entrepreneurship-financing.htm>
26. <https://www.oecd.org/cfe/smes/financing-smes-sustainability.htm>
27. www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473
28. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/tfa-nov14_e.htm
29. Making the WTO Trade Facilitation Agreement Work for SMEs , Mainstreaming Trade Facilitation in SME Development Strategie, United Nations Publication Copyright © United Nations 2016.
30. https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm
31. <https://www.unescap.org/resources/making-wto-trade-facilitation-agreement-work>
32. <https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/nzm-aldmanat-almnqwlt>
33. <https://www.unidroit.org/instruments/security-interests/cape-town-convention/>.
34. https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/19-08777_a_ebook.pdf

35. Comparing Business Regulation in, World Bank group.
<https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/75ea67f9-4bcb-5766-ada6-6963a992d64c/content>.
36. <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/ustr-archives/north-american-free-trade-agreement-nafta>
37. <https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2020/07/Comesa-Treaty.pdf>
38. <https://blogs.worldbank.org/psd/back-basics-company-law-101-startups>
39. Methodology and Computation of the Global Competitiveness Index 2017–2018.p307
TheGlobalCompetitivenessReport2017–2018AppendixA.pdf (weforum.org)
40. https://www.wto.org/english/tratop_e/msmes_e/msmes_e.htm
World Trade Organization, INFORMAL WORKING GROUP ON MSMES,
DECLARATION ON MICRO, SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES
(MSMES),p.2. Original: English. NF/MSME/4/Rev.2 , 6 October 2021.
41. https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/BankruptcyProcedures/Documents/P2_Card_Debtor.pdf
42. https://caaffinity.com/aeo_procedure_benifits
43. <https://ufmsecretariat.org>
44. <https://bankruptcy.gov.sa/ar/BankruptcyLaw/BankruptcyProcedures/Pages/Financial-Restructuring-Procedure.aspx>
45. <https://g7g20-documents.org/database/document/1996-g7-france-leaders-miscellaneous-a-new-partnership-for-developmen>

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. **ONASANYA A YEWANDE**, The Role of Microfinance Institutions in Financing Small Businesses, Journal of Internet Banking and Commerce, April 2016, vol. 21, no. 1,.
<http://www.icommercecetral.com>
2. **Janis P. Sarra**, Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Insolvency in Canada, Report for
The Marketplace Policy Branch of Industry Canada,2016.
3. **Munjeyi Edmore** , The Impact of Legal and Regulatory Framework on SMEs Development: Evidence from Zimbabwe, Research Journal of Finance and Accounting **www.iiste.org**
ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 Vol.8, No.20, 2017.

4. **Joseph Norton**, Taking Stock of the "First Generation" of the Financial Sector Legal Reform , SMU Dedman School of Law, Legal Studies Research Paper, Number 00-09, SSRN-SMU-Discussion Draft, March 2007- for pending World Bank Studies Series Paper.
<http://ssrn.com/abstract=981226>
5. **Kenneth M. Ayotte**, Bankruptcy and Entrepreneurship: The Value of a Fresh Start, Columbia Business School 3022 Broadway, Room 418A New York, NY 10027-6902 212-854-9815 September 15, 2004.
6. **Jose-Antonio Monteiro**, PROVISIONS ON SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES IN REGIONAL TRADE AGREEMENTS, Economic Research and Statistics Division World Trade Organization, 18 August 2016.
WTO Working Paper ERSD-2016-12
7. **Bob Wessels, Stephan Madaus**, Rescue of Business in Insolvency Law, Instrument of the European Law Institute, 2017.
8. **Roman Tomasic**, CREDITOR PARTICIPATION IN INSOLVENCY PROCEEDINGS, Meeting held on 27-28 April 2006.
<HTTP://WWW.OECD.ORG/DAF/CORPORATE-AFFAIRS/>
9. **CEYLA PAZARBASIOGLU ,ALFONSO GARCIA MORA**, Strengthen insolvency frameworks to save firms and boost economic recovery, MAY 18, 2020.
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/strengthen-insolvency-frameworks-save-firms-and-boost-economic-recovery>
10. **Leora Klapper**, The Role of Factoring for Financing Small and Medium Enterprises, Development Research Group The World Bank, . World Bank Policy Research Working Paper No. 3593, May 2005.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=748344
11. **Asli Demirguç-Kunt, Leora Klapper**, Financial Inclusion in Africa, Policy Research Working Paper 6088, The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team June 2012.

12. **Dirk Zetzsche, Christina Preiner**, Cross-Border Crowdfunding
Europe, European Banking Institute, Towards a Single Crowdfunding Market for
Law Working Paper Series Paper number 2017-002.
13. **Julian Mukiibi, Leslie Sajous**, Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises: Key
developments and updates in the Informal Working Group discussions among World Trade
Organization member, April 2021.
14. **World Trade Organization**, INFORMAL WORKING GROUP ON MSMES,
DECLARATION ON MICRO, SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES (**MSMES**),
Original: English NF/MSME/4/Rev.2 , 6 October 2021 WT/MIN(17)58/Rev.1.
15. **Pamela Coke-Hamilton** , Micro-, Small and Medium-sized Enterprises Are Key to an Inclusive
and Sustainable Future, MICRO-, SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES DAY—27
JUNE 2023
<https://www.un.org/en/un-chronicle/micro-small-and-medium-sized-enterprises-are-key-inclusive-and-sustainable-future>
16. **Sandrine Kergroach , Allison Mages**, THE SECRETS OF SMES – AND HOW TO
PROTECT THEM, 28 June 2022.
17. **Aurelio Gurrea-Martínez**, Implementing an insolvency framework for micro and small
firms, Volume, Autumn 2021 Pages S46-S66
<https://doi.org/10.1002/iir.1422>

فهرس المحتويات

مقدمة:	٥٩٥
إشكاليات البحث:	٥٩٨
تساؤلات البحث:	٥٩٩
صعوبات البحث:	٥٩٩
الهدف من البحث وأهميته:	٥٩٩
نطاق البحث:	٦٠٠
الدراسات السابقة:	٦٠٠
خطة البحث:	٦٠٦
الباب الأول: امتداد نطاق القانون التجاري لمشروعات التنمية والتجارة الدولية	٦٠٦
الفصل الأول: المحاولات الدولية في دعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	٦٠٧
المبحث الأول: دعم المشروعات التجارية بين منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية	٦٠٨
المطلب الأول: جهود منظمة التجارة العالمية في دعم المشروعات التجارية	٦٠٨
الفرع الأول: اهتمامات (الجات) بدعم المشروعات التجارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	٦٠٩
الفرع الثاني: نتائج مؤتمر بُوِينْسْ آيرس ٢٠١٧	٦١٢
المطلب الثاني: دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة (من قرطاجنة إلى بانكوك)	٦١٣
المبحث الثاني: المبادئ والتوصيات الدولية لحماية المشروعات التجارية	٦١٦
المطلب الأول: المبادئ العشرة لتطوير المشروعات التجارية للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٨	٦١٦
المطلب الثاني: توصيات الأونسيترال بشأن السجل التجاري ٢٠١٨ وإعسار المنشآت ٢٠٢١	٦١٧
الفرع الأول: دليل الأونسيترال التشريعي للسجل التجاري ٢٠١٨	٦١٧
الفصل الأول: أهداف دليل الأونسيترال للسجل التجاري	٦١٨
الفصل الثاني: ضوابط التنظيم الرقابي على تسجيل المشروع التجاري	٦١٩

الفرع الثاني: توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إفسار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠٢١ .. ٢٢٠
المطلب الثالث: أهداف وإرشادات البنك الدولي للإفلاس الفعال ٢٠٢١ ٢٢٢
الفصل الثاني: مظاهر تطور النظام القانوني للمشروعات التجارية في القوانين الوطنية ٢٢٥
المبحث الأول: استثناء شركة الشخص الواحد من ركن تعدد الشركاء ٢٢٦
المبحث الثاني: توسيع آلية دعم المشروعات التجارية في القوانين الوطنية ٢٢٩
المطلب الأول: النظام القانوني المصري ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٢٣٠
المطلب الثاني: نظام الشركات السعودي ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٣٣
الباب الثاني: الأدوات القانونية الحديثة لإنقاذ المشروعات التجارية من التعثر ٢٣٥
الفصل الأول: إعادة هيكلة المشروعات التجارية ٢٣٥
المبحث الأول: نظرة تاريخية على الإفلاس وإعادة الهيكلة ٢٣٦
المبحث الثاني: ضوابط إعادة الهيكلة في النظام القانوني المصري ٢٣٨
المطلب الأول: شروط طلب إعادة الهيكلة ٢٣٨
المطلب الثاني: شروط تصويب الهيكل المالي للمنشأة ٢٤٢
المطلب الثالث: إعادة الهيكلة بين التوازن المأمول وأوجه القصور ٢٤٥
الفصل الثاني: التمويل القائم على المشاركة الجماعية، واستخدام الأصول المنقولة كضمان ٢٤٦
المبحث الأول: التمويل الجماعي للمشروعات التجارية ٢٤٧
المطلب الأول: ماهية التمويل الجماعي وأنواعه ٢٤٨
المطلب الثاني: التمويل الجماعي في القانون الوطني ٢٥١
المطلب الثالث: الجوانب الإيجابية والسلبية للتمويل الجماعي ٢٥٣
المبحث الثاني: استخدام الأصول المنقولة كضمان للتمويل ٢٥٤
المطلب الأول: نشأة فكرة رهن المنقول دون حيازة وتطورها ٢٥٥
الفرع الأول: نشأة فكرة رهن المنقول دون حيازة ٢٥٦
الفرع الثاني: تطور فكرة رهن المنقول دون حيازة ٢٥٧
المطلب الثاني: ملامح تميز التنظيم القانوني للضمانات المنقولة ٢٥٩

٦٥٩	الفرع الأول: شهر الأموال المنقولة
٦٦١	الفرع الثاني: التنفيذ على المنقول الضامن
٦٦٤	الخاتمة
٦٦٧	قائمة المراجع
٦٧٤	فهرس المحتويات